

العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً
في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات
الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها

إعداد

د. علي عباس دندراوي

الأستاذ المساعد

بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان

جامعة جنوب الوادي

٢٠٠٤م

أولاً : مشكلة الدراسة :

لم يعد الاهتمام بقضايا المرأة عامة والريفية خاصة بهدف مساعدتها على القيام بدورها المتوقع تجاه أسرتها أولاً ، وتجاه مجتمعها المحلي والمساهمة في كيفية النهوض به ثانياً ، محض ترف أو نوعاً من الرفاهية ، إنما هو ضرورة حتمية وتبعات جسام لا مناص منها ، إذا ما أردنا النهوض بمجتمعنا الريفي .

لذا يعتقد الباحث أنه حينما أبدع المثال المعروف " محمود مختار " تمثال نهضة مصر على هيئة فلاحه مصرية تقف إلى جانب أبو الهول فإنه كان يجسد التلازم الحتمي بين ثلاثة معان أساسية هي الوطن والمرأة والحضارة ، ولعل المتأمل في هذا الرمز ، قد يتبين له مدى التأكيد على أهمية دور المرأة في النهوض بالمجتمع وتقدمه .

الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاهتمام بدراسة أحوال المرأة والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وهذا لا يتأتى إلا إذا تكاثفت جهود العلماء والباحثين الاجتماعيين لدراسة كل ما من شأنه أن يحد من المعوقات التي تواجه المرأة الريفية عامة والمرأة التي تعول أسرة خاصة من القيام بدورها المتوقع تجاه أسرتها والعمل على تحسين مستوى معيشتها ، مما ينعكس إيجابياً على من تقوم برعايتهم اجتماعياً واقتصادياً .

ومن هذا المنطلق كانت قضية المرأة محوراً أساسياً في أدبيات المؤتمرات الدولية والتي تناولت حقوق الإنسان ومؤتمر السكان والتنمية عام ١٩٩٤م ، وقمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية (مارس ١٩٩٥) ، ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥م ، حيث اعتبر القضاء على الفقر مطلباً أخلاقياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً^(١) ، ولعل المتأمل في توصيات مؤتمر بكين على سبيل المثال يتبين له أنه أخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة بين فقر المرأة وضعف فرصها الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى ضعف الموارد المتاحة المتاحة لذا نادى بضرورة الحاجة إلى تبني استراتيجيات وسياسات وتشريعات تتعلق بكيفية مقابلة احتياجات المرأة الريفية والنهوض بمستواها الاجتماعي والاقتصادي^(٢) .

وحرى بالذكر أن ظاهرة الإعاقة النسائية للأسر تنتشر في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، حيث توضح التقارير والإحصاءات

العالمية والمحلية تزايد نسبة هذا النمط من الأسر ، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية تقدر النسبة بحوالي ٢٠% ، وتصل إلى ٢٤,٦% في كل من غرب أوروبا وأستراليا ، كما بلغت النسبة في النمسا ٢٨% مقابل ١٥% في اليابان ، وأرتفعت إلى ٣٠% في جنوب آسيا^(٣) ، أما على المستوى العربي فقد بلغ حجم الأسر التي تعولها امرأة ١١% في تونس ١٢,٦% في المغرب ، بينما تقل قليلا هذه النسبة في السودان حيث بلغت ١٢,٤% ، في حين بلغت ١٢% في لبنان^(٤) .

أما على مستوى ج . م . ع فقد بلغ إجمالي عدد الأسر التي تعولها امرأة في (٢٦) قرية من قرى الجمهورية وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٢م ٥٠٩٤٨٥ ألف أسرة^(٥) ، بمعنى آخر فقد قدرت نسبة النساء اللاتي يعولن أسرا بحوالي ٢٢% من الإجمالي الكلي للأسر المصرية لنفس العام^(٦) ، أما على مستوى محافظة قنا - المجال المكاني للدراسة الحالية - فتمثل المرأة القنائية نسبة ٤٩,٧% من إجمالي عدد سكان المحافظة والبالغ عددهم ٢,٨٣٦,٤٦٠ نسمة وذلك وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣ ، كما بلغت نسبة النساء المعيلات في ريف المحافظة ١٧,١% في نفس العام مقابل ٢٣,٣% من مدن وحضر نفس المحافظة^(٧) .

ولعل المتأمل في نتائج هذه الإحصاءات ، قد يتبين له مدى تزايد أعداد الأسر التي تعولها امرأة ، وهذه شريحة جديدة بالاهتمام والبحث والدراسة لما لها من أهمية ودور في تحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع من ناحية ، وفي تحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية من ناحية أخرى ، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على تقدم المجتمع ونموه ، وهذا ما أكدته " ابتسام مصطفى " في دراستها عن الأسرة ذات العائل الواحد ، حيث ترى أن المرأة التي تعول أسرة أصبحت مناطة بمسئوليات عديدة مقارنة بمسئولياتها التي كانت ملقاه على عاتقها في ظل وجود العائل الرجل ، حيث تقوم بدور الأم والأب في وقت واحد ، بجانب أنها تسعى إلى توفير كافة سبل الحياة الكريمة لها ولمن تعولهم ، الأمر الذي قد يجعلها تعاني من مشكلات صحية ونفسية واقتصادية واجتماعية تقلل من قدرتها على أداء دورها كعائل للأسرة^(٨) ، وهذا ما أكدته نتائج دراسة " جاتج Jang " أن إنفاق الأسرة التي تعولها امرأة أقل

كثيراً من إنفاق الأسرة التي يعولها رجل ، كما أن تلك الأسرة (الأولى) غالباً ما تكون أقل حظاً في النواحي التعليمية والصحية ، حيث لا تستطيع المرأة المعيلة توفير أوجه الرعاية الصحية لأطفالها بعكس الأسرة التي يعولها رجل أي الأسرة المكتملة^(١) ، كما أكدت نتائج دراسة " أستروثر Strother " على أن المرأة العائلة لأسرتها ليست في حاجة إلى مساعدات تقدم لها بشكل دائم أو مستمر ، بقدر ما هي في حاجة إلى تحسين مستواها المعيشي من خلال الحرص على إيجاد عمل يساعدها على توظيف كل ما لديها من طاقات وقدرات مما يمكنها من الإعتماد على النفس بشكل أفضل ، الأمر الذي يحولها في النهاية من الفئات الفقيرة التي تعيش على مساعدات الآخرين إلى فئة القادرين على العمل والإنتاج^(٢) ، لذا توصي دراسة "ميرافيتاب Mirafitab " بضرورة إعادة التفكير في أحوال المرأة المعيلة والعمل على تقديم كافة أوجه المساعدة والرعاية لها ، خاصة وأن المساعدات التي تقدم لها من خلال الجمعيات الأهلية والحكومية محدودة للغاية ولا تستطيع إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرتها^(٣) ، وهذا ما دفع " انعام عبد الجواد " لإجراء دراستها التي استهدفت التعرف على أحوال المرأة ربة الأسرة ، وخرجت الباحثة بمجموعة من النتائج أهمها أن الترميل بعد السبب الرئيسي لتولي المرأة مسؤولية ربة الأسرة ، يليه هجرة الزوج ، ثم الطلاق وبفارق نسبي كبير ، وأن نسبة الأميات من ربات الأسر أعلى من أرباب الأسر الرجال ، كما أن الأسر التي تعلوها النساء غالباً ما تكون أقل فرصاً من تلك التي يعولها الذكور ، ولهذا نادى أنعام عبد الجواد بضرورة أن يضع التخطيط المستقبلي للقرية المصرية هذا الخط من الأسر كجماعات مستهدفة من مشروعات التنمية ، بل وينبغي أن يكون لها الأولوية في هذه المشروعات^(٤) ، وهذا ما دفع " محيا زيتون " للترقية بين نوعين من النساء والتي تعول حيث في النوع الأول ترأس المرأة الأسرة بشكل أسمى وفعلي وذلك في حالات الطلاق أو وفاة الزوج ، وفي النوع الثاني ترأس المرأة الأسرة بشكل فعلي ولكنه غير رسمي كما في حالات هجرة الزوج ، وتعدد الزوجات ، إعاقة الزوج ، الهجر^(٥) .

كما استهدفت دراسة " هدى توفيق " التعرف على دور جمعية المرأة والأسرة بمدينة الفيوم من خلال مشروعات الإقراض للمرأة المعيلة ، مع إلقاء الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجهها في الحصول على

قروض من الجمعية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : ضرورة إجراء الأبحاث لتحديد الأسر الأشد فقراً وتحتاج للدعم المادي ، مع إيجاد وسيلة لتسويق منتجات الأسر للتغلب على صعوبة السداد ، مع عمل ندوات للسيدات في بيئتهم الاجتماعية عن طريق الرائدات الريفيات ، وكذلك أخصائية التنمية لكي تشجعهن على التقدم لعمل مشروعات صغيرة من خلال القروض ، مع ضرورة تغيير نظرة أفراد المجتمع للقروض ، والعمل على توفير كافة أنواع الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية للمرأة المعيلة^(١٤) ، بينما استهدفت دراسة " محمود محمود عرفان " التعرف على كيفية زيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي ، وقد خرجت دراسته بمجموعة من النتائج أهمها : أن استخدام استراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية أدى إلى زيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع بكافة منظماته المحلية ، انعكس في صورة إقبال المرأة للانضمام في عضوية المؤسسات الأهلية ، وكذا المشاركة في حملات التوعية المختلفة لدى أفراد المجتمع المحلي ، بل وأصبحت المرأة أكثر قدرة على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ، كما أثبتت النتائج أيضاً أن استخدام استراتيجية التمكين أدى إلى زيادة مشاركة المرأة الريفية في مشروعات توليد الدخل ، أصبحت لديها القدرة على مواجهة كافة المشكلات البيئية ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تنمية المهارات الحياتية لديها وأصبحت على درجة من الوعي كافية لحماية أطفالها من الأمراض المعدية ، وأدركت الأساليب الحديثة في تربية الدواجن وغيرها من المشروعات الإنتاجية الصغيرة^(١٥) .

في حين ركزت " نيفين عبد المنعم " جهودها العلمية في التعرف على مدى إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع ، ولقد نادت الدراسة بضرورة التغلب على كافة الصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة للاستفادة من القروض التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية ، إذا ما أردنا تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، ما ينعكس إيجابياً لصالح من تعولهم هذا من ناحية ، ويحقق لها ذاتها في تنمية مجتمعها المحلي من ناحية أخرى^(١٦) .

ولهذا أوصت " سامية همام " بضرورة تدريب المرأة المعيلة على بعض المشروعات المدرة للدخل ، وإتاحة الفرص الاقتصادية أمام مثل هذه الفئات لزيادة الدخل الأسرى بهدف محاولة التغلب على المشكلات الاقتصادية التي قد تنعكس على الأسرة والأبناء مع ضرورة تفعيل مشاركة القطاع الأهلي ، بجاتب القطاع الحكومي في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة التي تساعد المرأة المعيلة على مواجهة الصعوبات التي قد تحد من قدرتها على تربية أبنائها^(١٧) .

كما أجرى " فتحي السيسي " دراسة تفويمية لجمعية الشابات المسلمات بمحافظة الإسماعيلية بهدف التعرف على طبيعة ما تقدمه الجمعية من خدمات لرعاية المرأة المعيلة ، مع حصر المعوقات التي تواجه المستفيدات من خدمات الجمعية ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها : أن هذه الجمعية باعتبارها إحدى الجمعيات الأهلية تقدم العديد من الخدمات للنساء المعيلات منها المساعدات الاجتماعية ، مشاغل التدريب على أعمال الحرف اليدوية ، فصول محو الأمية ، وتقديم قروض للمشروعات الإنتاجية الصغيرة ، ومشروعات الأسر المنتجة ، كما أكدت النتائج أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة في الاستفادة من المساعدات الاجتماعية منها تعقد إجراءات الحصول على هذه المساعدات ، وأن الجمعية تقدم مساعدات مالية محدودة للغاية للمرأة المعيلة ، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها في الاستفادة من خدمات المشغل الذي لا يقوم بتدريبها على حرف يدوية مطلوبة ، لذا أوصت الدراسة بضرورة توفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم مشكلات المرأة المعيلة وفتاتها المختلفة ، مع ضرورة إشراك النساء المعيلات في تحديد احتياجاتهن ، ووضع الخطط الملائمة لإشباع هذه الاحتياجات^(١٨) .

كما ترى " هبة نصار " أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة أهمها : التناقض بين التشريع والتطبيق ، فعلى الرغم من أن قوانين العمل في مصر تقوم على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، إلا أن مؤشرات وضع المرأة في كافة القطاعات تشير إلى أن واقع التطبيق لا يتفق والتشريع مطلقاً ، كما أن ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والثقافية بالإضافة إلى العادات والتقاليد وبعض الموروثات في المجتمع ، تقلل من شأن المرأة وكفاءتها في

العمل^(١٩)، وهذا ما أكدته أيضا " إلهام عبد الحميد " ، حيث ترى أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تهميش المرأة إقتصادياً ، وانعكاس ذلك سلباً على دورها الاجتماعي ، ومن أهم هذه العوامل تفاوتم الأزمنة الاقتصادية وتفشي ظاهرة البطالة لعدم قدرة الهيكل الإنتاجي على استيعاب القوي العاملة في مصر ، ومن ثم ظهرت الاتجاهات السلبية نحو عمل المرأة ووصفه بالعمل الاحتياطي^(٢٠) .

هذا وقد كان لدراسة " هبه عبد اللطيف " هدف رئيسي هو اختبار مدى فاعلية استراتيجية التمكين في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية مع المرأة المعيلة ، وقد أكدت نتائج الدراسة أن استخدام هذه الاستراتيجية أدى إلى تحسين مستوى خدمات هذه المنظمات ، بل وتحسن مستوى دخل المرأة المعيلة ، وقد خرجت الباحثة بمجموعة من النتائج أهمها : أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام استراتيجية التمكين وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في زيادة وعي المرأة المعيلة ، وفي زيادة بناء قدراتها المختلفة ، كما توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تقديم كافة الخدمات للمرأة المعيلة^(٢١) .

كما استهدفت دراسة " تومادر مصطفى " التعرف على ما تحققه المشروعات المتكاملة لتنمية المرأة المعيلة وأسررتها وتحديد دور الأجهزة المسنولة عن إدارة وتنفيذ هذه المشروعات في توفير المقومات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف التكاملية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع بالنسبة للمرأة المعيلة وأسررتها ، مع تحديد الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف ، وقد أكدت نتائج الدراسة أن المشروع ساهم في حل العديد من المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في القيام بدورها مثل المشكلات النفسية ، حيث ساهم في توفير الإحساس بالأمن والطمأنينة والتخلص جزئياً من الخوف والقلق ، وجعلها تشعر بقيمتها وقدرها في المجتمع ، كما ساهم المشروع أيضاً في توفير مجموعة من الخدمات الفعالة مثل إيجاد فرص عمل مختلفة مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى المرأة المعيلة وأسررتها^(٢٢) .

وتأسيساً على ما تقدم ، حرص الباحث على إجراء دراسته الحالية لتكون امتداداً طبيعياً لمسيرة البحث العلمي في مجال المرأة ، باعتباره أحد المجالات الرئيسية التي توليها مهنة الخدمة الاجتماعية اهتماماً كبيراً ، إيماناً من باحثيها بأهمية دور المرأة في المجتمع المحلي والعمل على مواجهة كل ما من شأنه أن يحد من استفادتها بكافة الخدمات المتاحة في المجتمع ، وبذلك تتحدد قضية الدراسة الحالية في " العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها " .

ثانياً : أهداف الدراسة :

للدراصة هدف رئيسي يتحدد في :

" التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها " .

وينتق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي :

- ١- التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع بالقلعة للمرأة المعيلة .
- ٢- التعرف على العوامل الشخصية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة .
- ٣- التعرف على العوامل الأسرية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة .
- ٤- التعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تؤثر سلباً في تمكينها من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة .
- ٥- التعرف على دور مهنة الخدمة الاجتماعية في الحد من تلك العوامل .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :

للدراصة تساؤل رئيس هو :

- ما هي العوامل المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها ؟
- وينتق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

- ١- ما طبيعة المشروعات الصغيرة التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع بالقلعة للمرأة المعيلة ؟
- ٢- ما العوامل الشخصية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ؟
- ٣- ما العوامل الأسرية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ؟
- ٤- ما العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تؤثر سلباً في تمكينها من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ؟
- ٥- ما دور مهنة الخدمة الاجتماعية في الحد من تلك العوامل ؟

رابعاً : مفاهيم الدراسة :

مفهوم المرأة المعيلة : **Women Headed House Holds** :

يقال في اللغة عال الرجل اليتيم عولاً أي كفله وقام به ، وعولت على الشيء (تعويلاً) أي اعتمدت عليه^(٢٣) ، ويقال أيضاً عاله عياله أي قاتهم وأنفق عليهم^(٢٤) ، والعائل يُقصد به رب الأسرة وهو الذي يقوم بالحفاظ على شؤون المنزل ورعاية الأفراد داخل الأسرة^(٢٥) .

وتعرف الأمم المتحدة المرأة المعيلة بأنها تلك المرأة التي تعرضت للعديد من الظروف والمشاكل الاجتماعية كالطلاق أو الترمل أو هجر من جانب الزوج ، مما أدى بها لأن تكون العائل الأساسي لأسرتها^(٢٦) ، أي تلك المرأة التي تتولى كافة أوجه الإنفاق والصرف على الأسرة نتيجة لغياب عائلها سواء أكان ذلك لفترة مؤقتة أم دائمة^(٢٧) .

والمرأة المعيلة هي تلك المرأة التي تتحمل عبأ اقتصاديات الأسرة بصورة كاملة سواء لموت الزوج أو عجزه أو شيخوخته^(٢٨) ، لذا تطلق "أنعام عبد الجواد" على المرأة المعيلة مسمى المرأة ربة الأسرة وتعرفها بأنها المرأة المسئولة عن تدبير أمور أسرتها وهي المرأة المطلقة أو الأرملة أو المتزوجة والتي هاجر زوجها أو هي الابنة الكبرى التي توفى أبواها ولم تكن متزوجة^(٢٩) .

كما ترى "هدى توفيق" أن المرأة المعيلة هي التي لا عائل لها ، وتعول عدد من الأفراد ، ولها دخل ضعيف مقارنة بنظيرها في المجتمع ،

ولديها القدرة على العمل لتغطية احتياجات أسرتها الأساسية^(٣٠) ، كما تعرفها أيضاً "هبة عبد الطيف" بأنها تلك التي تعول عدد من أفراد أسرتها بمفردها ودون مشاركة الزوج ، وذلك لعدة أسباب أهمها : الطلاق ، الترمل ، الهجرة ، قيد الحرية (السجن) ، المريض بمرض مستعصي^(٣١) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن للباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً للمرأة المعيلة يتفق ودراسته الحالية كما يلي :

- امرأة تعول عدد من أفراد أسرتها يقيمون معها في معيشة واحدة .
- تقع عليها مسئولية الرعاية الاجتماعية والإنفاق المادي على الأسرة بمفردها ودون مشاركة الآخرين .
- تعرضت لظروف أو مشاكل اجتماعية مثل الطلاق ، الترمل ، الهجرة ، مرض الزوج بمرض مزمن أو إيمانه أو إعاقته أو سجنه ،
- تقع في الفئة العمرية ما بين ٢٠ - ٥٠ سنة .
- ألا يقل عدد أفراد أسرتها عن فردين .
- أن تكون منفذة لأحد المشروعات الصغيرة التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع بالقلعة بمحافظة قنا .
- أن يكون لديها القدرة على سداد أقساط القرض في الفترة الزمنية المحددة سلفاً .

• مفهوم التمكين : Empowerment

يقال في اللغة استمكن الرجل من الشيء أي تمكن منه وقدر عليه^(٣٢) ، ومكنته من الشيء (تمكيناً) أي جعلت له عليه سلطاناً وقدره^(٣٣) ، لذا فالتمكين يعني منح القوة والسلطة^(٣٤) .

وتعرف "مارتن ديفيد D. Martin" التمكين بأنه سيطرة الأفراد وتحكمهم في كافة الخدمات المتاحة في المجتمع^(٣٥) ، كما يُعرف من وجهة نظر "جرالد سجال G. Smal" وآخرون بأنه تدعيم وتقوية قدرات الأفراد على كيفية تطوير الخدمات المتاحة بطريقة مناسبة^(٣٦) .

كما يعرف روبرت آدم " R. Adams " التمكين بأنه أداة لتحسين قدرات المواطنين وتدعيمها مما يمكنهم من تطوير كافة الخدمات المتاحة لهم^(٣٧) ، في حين أنه يمكن تعريف التمكين من وجهة نظر روزميرا " E. Rosmaria " بأنه عملية تفاعل اجتماعي لدى الأفراد

والجماعات تهدف إلى مساعدتهم وتمكينهم من تدعيم مهاراتهم الفردية والجماعية بالشكل الذي يجعلهم قادرين على التحكم في أمور حياتهم ، شريطة أن يتفاعلوا في جو من التقدير والاحترام المتبادل ، مع توافر المساندة والدعم الاجتماعي اللازم^(٣٨) .

وحرى بالذكر أن "ماريا H. Maria" تشبه التمكين بمثابة الأسطورة الحديثة التي يصعب تحقيقها في الواقع المجتمعي إذا ما قورن ببقاء البناءات الأخرى واسعة الانتشار في مؤسسات المجتمع المدني^(٣٩) ، لذا ترى "لبنى عبد الحميد" بأن مفهوم التمكين لم يعد قاصراً على الجانب الاقتصادي المرتبط بتحريك الموارد وإعادة توزيعها أو تحسين مستوى الخدمات كما كان في الماضي في تراث الخدمة الاجتماعية ، بل امتد التمكين النفسي للعملاء لتحقيق القدرة الذاتية على مواجهة المشكلات والآلام النفسية وغيرها من الأهداف المرتبطة بتحقيق التوازن النفسي ، وكذلك تمكين الأفراد من إقامة علاقات اجتماعية إيجابية ، هذا بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي ليشمل تمكين العملاء من تغيير الموارد البيئية وأيضاً التمكين السياسي المرتبط بمزيد من القدرة لجماعات المجتمع والمحليات والمؤسسات على المشاركة في العمل السياسي واتخاذ القرارات والتمثيل في المناصب السياسية والحكومية^(٤٠) .

وفي هذا المقام تعرف "محميا زيتون" تمكين المرأة بأنه دعم نفوذ المرأة وتنظيم قدراتها على فهم وضعها ، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار بنفسها لنفسها ، بحيث يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها ، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار المناسب وإحداث التغيير الإيجابي ، شريطة ألا يفهم من دعم النفوذ السيطرة على الآخرين ، ولا أن تصبح المرأة ذات نفوذ أقوى من الرجل أو أن ينقلب هيكل السيطرة لصالح المرأة بدلاً من الرجل حيث المقصود بالنفوذ هنا أي دعم قدرة المرأة في الاعتماد على النفس وتنمية قدرتها الذاتية فقط^(٤١) .

لذا يعرف "أحمد السكري" التمكين من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية بأنه مجموعة العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع لمساعدة الجماعة أو المجتمع على تحقيق تأثير سياسي أو تأثير على السلطات الرسمية لتحقيق مطالب شرعية لهم ، بمعنى أنه مسئولية

الأخصائي الاجتماعي بهدف مساعدة العميل ليصبح قادر على أن يتوكل مع ضغوط المواقف المختلفة^(١٢).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن للباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً للتمكن يتفق ودراسته الحالية وذلك على النحو التالي :

- عملية تفاعلية تعتمد على تنمية قدرات المرأة المعيلة اجتماعياً واقتصادياً .
- تقديم الدعم المادي والمعنوي لها مما يساعدها على إثبات ذاتها .
- منح المرأة المعيلة الفرصة للاستفادة بكافة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية .
- يهدف إلى حث المرأة المعيلة لتنفيذ أحد المشروعات الإنتاجية الصغيرة .
- الخدمات تقدم في شكل قروض تسدد على أقساط يسهل سدادها .
- توفير الوسائل والأدوات الفنية اللازمة لنجاح المشروع .
- منح المرأة المعيلة الفرص المتساوية لاكتساب الخبرة الميدانية في إدارة المشروع المنفذ وكيفية اتخاذ القرار الملائم لتحسين المستوى المعيشي لها ولمن تعولهم .

• المشروعات الصغيرة :

على الرغم من كثرة الجدل حول تحديد مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة ، إلا أن هناك اتفاقاً على الدور الفعال الذي تقوم به مثل هذه المشروعات في تحقيق مستوى الدخل للأفراد ، هذا ويمكن تعريف المشروع الإنتاجي الصغير بأنه كل مشروع اقتصادي يتخذ كياناً حياً مستقلاً بذاته ، يملكه ويديره منظم يعمل على التآليف بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في الأسواق ، ليستحوذ على نصيب محدود من هذه السوق ويحقق أهدافاً معينة في مقدمتها تحقيق أقصى ربح ممكن^(١٣).

ويعرف تصنيف فهمي " المشروع الإنتاجي الصغير بأنه يعني قياس مجموعة من الأفراد لا يقل عددهم عن خمسة أفراد ولا يزيد عن عشرة أفراد بتحقيق هدف مرتبط بالعملية الإنتاجية باستخدام قدراتهم والإمكانيات التي يوفرها المجتمع في إطار احتياجات ومشكلات المجتمع^(١٤).

وترى "أحلام الدمرداش" أن المشروعات الصغيرة قادرة على توفير فرص عمل جديدة دائمة أو مؤقتة ، مباشرة أو غير مباشرة بتكلفة أقل ومجهود أبسر من المشروعات الكبيرة ، ومن ثم فإن تلك المشروعات بمختلف أحجامها وبسهولة إقامتها قادرة على توليد دخل أساسي أو إضافي للأفراد والأسر الفقيرة ، كما يستند الفكر السائد ولو بدرجة أقل إلى قدرة المشروعات الصغيرة على توفير مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات بتكلفة مناسبة وجودة مقبولة بهدف المساهمة في الحد من الفقر^(٥) ، كما تستهدف تلك المشروعات أيضاً العمل على إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لدى المواطنين بصورة مباشرة أم غير مباشرة^(٦) . لذا تعتبر المشروعات الصغيرة ضرورة للمرأة المعيلة لمواجهة مشاكلها ، حيث أنها لا تحتاج إلى أموال كثيرة ، أو مهارات عالية ويمكن القيام بها في ضوء إمكانيات البيئة التي توجد فيها المرأة التي تعول أسرة ، لاسيما تلك المشروعات التي تتناسب وتكنولوجيا الثقافة السائدة^(٧) .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن للباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً للمشروعات الصغيرة في ضوء دراسته الحالية على النحو التالي :

- مشروعات ذات طابع إنتاجي صغير (دواجن - أغنام - ماشية - حياكة) .
- لا تستلزم حيزاً مكانياً كبيراً .
- أصولها الثابتة صغيرة إلى حد ما .
- لا يتجاوز عدد العاملين بالمشروع عن (١٢) عاملاً .
- جميع العاملين بالمشروع هم عمالة مؤقتة وليست ثابتة أو دائمة .
- يمول المشروع من القروض التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع في صورة عينية .
- تقوم على تنفيذ امرأة معيلة لأسرة مكونة من فردين فأكثر .
- يعتمد غالباً في نجاحه على خبراتها الحياتية وقدرتها على سداد أقساطه .

خامساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

٢- نوع الدراسة :

تتضمّن هذه الدراسة لنوعية الدراسات الوصفية التحليلية باعتبارها أنسب للدراسات العلمية لموضوع بحثه ، لما لها من أهمية في عملية الحصول على المعلومات التي تسهم في الوقوف على طبيعة الواقع الفعلي للمشروعات الإنتاجية الصغيرة الملائمة للمرأة المعولة والتي تلغّنها جمعية تنمية المجتمع بالقلعة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة فرع محافظة قنا ، مع التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تكوينها من الاستفادة بتلك المشروعات ، والعمل على وصف وتحليل استجابات كل من عيّنتي البحث بهدف استخلاص النتائج ووضع التوصيات الملائمة .

٣- المنهج المستخدم :

استخدمت لباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع المستفيدات المنفذات لأحد المشروعات الإنتاجية الصغيرة بالجمعية (للرأة المعولة) ، وكذا لجميع أعضاء مجلس إدارة الجمعية ، وعضوات المجلس الفرعي للمرأة بقنا ، ورؤيستي قسمي إدارتي التنمية وشئون المرأة فقط والأخصائيات الاجتماعيات العاملون بهما ، بالإضافة إلى رئيس وحدة القلعة الاجتماعية والأخصائيات العاملات بها .

٤- أدوات جمع البيانات :

(أ) الملاحظة البسيطة : من جانب الباحث وذلك أثناء زيارته الميدانية لجمع المعلومات من المستفيدات العائلات لأسر ، وكذا أثناء مقابلاته المهنية مع المسؤولين باختلاف وظائفهم وتخصصاتهم .
(ب) الاستبيان : حيث قام الباحث بتصميم استمارتي لجمع البيانات إحداهما للمرأة المعولة باعتبارها مستفيدة من خدمات الجمعية ومنفذة لأحد المشروعات الصغيرة ، والأخرى لأعضاء مجلس إدارة الجمعية وعضوات المجلس القومي للمرأة بقنا والأخصائيات الاجتماعيات العاملات بالإشراف والمتابعة على مثل هذه المشروعات .

هذا وقد حرص الباحث على توحيد محكات وبنود استمارتي البحث ، كما حرص أيضاً على توحيد نفس الأسئلة لكل من عيّنتي البحث باستثناء بعض الأسئلة التي وجهت لإحداهما دون الأخرى ، وقد احتوت هاتين الاستمارتين على المحكات الآتية :

• البيانات المعرفة :

وبلغت الأسئلة التي تضمنها هذا المحك في الاستمارة الخاصة بالمستفيدات سبعة أسئلة تبدأ من السؤال الأول وحتى السؤال السابع ، بينما بلغت الأسئلة الخاصة بنفس المحك في استمارة الإشراف ثمان أسئلة بدأت من السؤال الأول وحتى السؤال الثامن .

• طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للمرأة المعيلة :

وبلغت الأسئلة التي تدرج تحت هذا المحك تسع أسئلة بالنسبة للاستمارة الأولى بدأت من السؤال الثامن وحتى السؤال السادس عشر ، مقابل سبع أسئلة (الاستمارة الثابتة) بدأت بالسؤال التاسع وحتى السؤال الخامس عشر .

• العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة :

وبلغت الأسئلة التي تدرج تحت هذا المحك ثلاث أسئلة (الاستمارة الأولى) بدأت من السؤال (١٧) وحتى السؤال (١٩) مقابل نفس العدد في (الثانية) بدأت من السؤال (١٦) وحتى السؤال (١٨) .

• مقترحات تمكين المرأة المعيلة من تنفيذ المشروعات :

وبلغت الأسئلة التي تدرج تحت هذا المحك (٣) أسئلة (الاستمارة الأولى) بدأت من السؤال (٢٠) وحتى السؤال (٢٢) مقابل نفس العدد من الأسئلة في الاستمارة الثانية بدأت بالسؤال (١٩) وحتى السؤال (٢١) .

(ج) المعالجات الإحصائية :

استعان الباحث ببعض المعالجات الإحصائية منها التكرارات - النسبة المئوية - الأوزان المرجحة - المتوسط النسبي - القوة النسبية المرجحة .

٥- مجالات الدراسة :

(أ) المجال المكاني : جمعية تنمية المجتمع بقرية القلعة مركز ومدينة فقط محافظة قنا .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مركز ومدينة قفط هو أحد مراكز محافظة قنا الإحدى عشر ، تلك المحافظة التي تقع ضمن إقليم جنوب الصعيد والتي يحدها شمالاً محافظة سوهاج ، وجنوباً محافظة أسوان ، وشرقاً محافظة البحر الأحمر ، وغرباً محافظة الوادي الجديد ، وتبلغ

مساحتها الكلية ١٠٢٦١,٤ كم^٢، وطولها ٢٤٠ كم شرق النيل وغربه ،
وتعداد سكانها لعام ٢٠٠٣ هو ٢,٨ مليون نسمة وتتكون المحافظة من
(١١) مركز ، و (٥١) قرية رئيسية ، و (١٣٦) قرى توابع .

أما عن جمعية تنمية المجتمع بالقلقة والمشهرة برقم (٢٢٨) لسنة
٧٩ فأنشئت في ١/٤/١٩٧٩ م . بغرض تنمية المجتمع المحلي الريفي
اجتماعياً وثقافياً وصحياً وسياسياً ، ويتكون مبنى الجمعية من ثلاث طوابق
ولها العديد من الأنشطة والخدمات أهمها :

- الحج والعمرة - مشروع تكنولوجيا المعلومات ، حيث يوجد بالجمعية
مركز للمعلومات وخط إنترنت وعدد (١٣) جهاز كمبيوتر ويقوم
المشروع بعمل دورات تدريبية للراغبين في تعلم الحاسب الآلي ونظم
المعلومات - مشروع ذوى الاحتياجات الخاصة - دار حضانات وتتكون
من (٦) فصول (مستوى أول وثاني وأطفال رضع) - مشروع محو
الأمية وتعليم الكبار - مشروع صحة الأم والطفل - مكتبة متطورة
للكتاب والصغار - مشروع تحسين البيئة - مشروع الحقوق السياسية
والتأهيلية للمرأة - مكاتب لتحفيز القرآن الكريم - مشروع تعاون
الجمعيات الأهلية الممنوح من الصندوق الاجتماعي للتنمية - مشروع
مناهضة ختان الفتيات - مشغل للفتيات - مشروع المرأة المعيلة .
حيث حصلت الجمعية على قرض ممول من المجلس القومي للمرأة
قيمه ٧.٢٥٤٦٠ ألف جنيهها وقد استفاد من المشروع (٩٨) امرأة
معيلة ، وبلغت قيمة القروض الممنوحة لهن (١٠٥١٠٠ ألف جنيهها)
موزعة على العديد من المشروعات الصغيرة : تربية الدواجن ،
المواشي ، الأغنام ، البقالة ، الحياكة ، الملابس الجاهزة ... ويتم
السداد خلال ٢٤ شهراً وبدون فوائد .

(ب) المجال البشري ويتكون من :

• قام الباحث بعمل حصر شامل لجميع النساء المعيلات المستفيدات من
خدمات الجمعية واللاتي قمن بتنفيذ أحد المشروعات الصغيرة وذلك من
واقع سجلات الجمعية وتبين أن إجمالي عددهم الكلي (٩٨) امرأة معيلة
، وقد استطاع الباحث أن يستوفي استماراته البحثية من (٩٢) امرأة
معيلة فقط لسفر بعضهم خارج القرية وتطل البعض الآخر بالأعدار .

- أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعددهم (١١) عضواً وقد استوفى الباحث استمارته البحثية من (١٠) أعضاء فقط .
- أعضاء المجلس القومي للمرأة فرع قنا وقد استطاع البحث أن يستوفي استمارته البحثية من (٨) عضوات فقط .
- الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدة الاجتماعية التي تتبعها الجمعية ، بالإضافة إلى مدير المشروع ورئيس الوحدة الاجتماعية وبلغ عددهم (٦) أخصائي اجتماعي .
- الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بقسمي شئون المرأة والتنمية بإدارة قنطرة الاجتماعية وعددهم (٦) أخصائي اجتماعي .
- وبذلك يكون حجم عينة هيئة الإشراف (٣٠) مشرفاً ، وبالتالي يكون الإجمالي الكلي لحجم عنتي الدراسة هو (١٢٢) مفردة بحث .
- (ج) المجال الزمني : استغرقت فترة جمع البيانات (١٩) يوماً بدأت في ٢٠٠٤/٩/٢٩ و انتهت في ٢٠٠٤/٩/١١ .

سليماً : " نتائج الدراسة " مناقشة وتحليل :

(أ) النتائج الخاصة بوصف مجتمع الدراسة :

- ١- أظهرت النتائج أن أكثرية عينة النساء العائلات لأسر في هذه الدراسة (لعينة الأولى) هن ممن يقطن في الفئة العمرية (٢٥) إلى أقل من ٣٥ سنة) وبلغت نسبتهم ٤٤,٦% من مجموعهم الكلي ، وبقابها نفس النسبة تقريباً من عينة المشرفين على المشروعات للصغيرة (العينة الثانية) وبلغت ١٠% من مجموعهم الكلي ، ولديها ممن تزيد أعمارهن عن ٤٥ عاماً وبلغت نسبتهم السنوية ٤١,٣% (لعينة الأولى) مقابل نسبة أكبر في لعينة الثانية وبلغت ٦٠% ، بينما بلغت نسبة من يقطن من أفراد لعينة الأولى في الفئة العمرية (٣٥) إلى أقل من ٤٥) ٧,٨% مقابل نسبة أكبر بلغت ٣٠% (العينة الثانية) ، في حين بلغت نسبة من تقل أعمارهن عن ٢٥ عاماً ٥,٤% من أفراد لعينة الأولى " جدول رقم (١) "

ولعل المتأمل في هذه النتائج قد يتبين له أن هناك تنوعاً في الفئات العمرية لعنتي الدراسة ، ليس فيما يتعلق بعينة النساء المعيلات للمستفيدات من المشروعات الصغيرة التي تقدمها جمعية تنمية المجتمع

بالقرية ، بالتعاون مع فرع المجلس القومي للمرأة ، بل وفي عينة هيئة الإشراف على تلك المشروعات أيضاً ، الأمر الذي قد يعطي دلالة على أن المرأة الريفية عامة وفي جنوب الصعيد خاصة تتزوج في مرحلة مبكرة من حياتها ، والدليل على هذا أنها أصبحت عائلة لأسرتها وأن معظمهن ترملن وهن لم يتعدين الخامسة والثلاثين من عمرهن ، ولعل نتائج الجدول رقم (٤) تؤكد ذلك حيث أفادت نتائجه أن حالات الترميل في هذه الدراسة بلغت ٨٨% من إجمالي مجموعهن الكلي ، بخلاف حالات الطلاق والهجر (انظر جدول رقم ٤) .

كما أظهرت نتائج هذا الجدول أيضاً (١) أن هيئة الإشراف على المشروعات الصغيرة كان أكثريتهم ممن تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاماً فأكثر ، مما يدل على أنهم من ذوى الخبرة العلمية والمهنية والحياتية التي يمكن استثمارها إيجابياً لصالح العميلات ودعمهن بالخبرة والمشورة في التوجيه بهدف تطوير مشروعاتهن الإنتاجية الصغيرة .

٢- أوضحت النتائج أن غالبية عينة المشرفين على المشروعات الصغيرة هم من الذكور ، حيث بلغت نسبتهم ٥٦,٧% من إجمالي مجموعهم الكلي ، في حين كانت نسبة الإناث في نفس العينة لا يستهان بها حيث بلغت ٤٣,٣% (جدول رقم ٢) ، ولعل هذه النتيجة تدعو للتفائل ، حيث تشير إلى إقدام المرأة ومشاركتها للرجل في تنمية مجتمعها المحلي سواء أكان ذلك في صورة إشراف أم رقابة أم متابعة أم جهوداً تطوعية ، بعكس الماضي حيث كانت الإناث تحجم عن المشاركة في النهوض بالمجتمع ، ولكن على الرغم من ذلك ، فإن المرأة الريفية لازالت مشاركتها في عضوية مجلس إدارة الجمعيات التطوعية تكاد تكون معدومة ، حيث تبين للباحث أثناء جمعه للبيانات من مجتمع القرية عدم مشاركة المرأة في عضوية مجلس إدارة الجمعية ، حيث جاء تشكيل المجلس خلواً منها وأن جميعهم من الذكور ، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود العملية بهدف حث المرأة الريفية للمشاركة في عضوية جمعيات تنمية المجتمع الريفي وهذا لا يتأتى إلا من خلال الحد من العادات والتقاليد الريفية الخاطئة المؤثرة سلباً في تقدم المجتمع ونموه .

٣- بينت النتائج أن أكثرية عينة النساء العائلات لأسر في هذه الدراسة هن من الأميات ومن يقرأن ويكتبن والبعض الآخر اكتفى بالحصول على الابتدائية وبلغت نسبتهم ٩٠,٤% من مجموعهن الكلي ، بينما بلغت النسبة الباقية وهن ممن حصلن على الإعدادية ولم يكملن تعليمهن ، بالإضافة إلى الحاصلات على مؤهل متوسط (زراعة- تجارة- صنایع) ٩,٨% ، في حين أكدت النتائج أيضاً (جدول رقم ٢) أن أكثرية عينة هيئة الإشراف على تلك المشروعات هم من حملة المؤهلات العليا (خدمة اجتماعية - تجارة - آداب قسم علم الاجتماع - علم النفس ...) وبلغت نسبتهم ٧٠% من مجموعهم الكلي ، يليها حملة المؤهلات المتوسط (تجارة - معلمات قديم ...) من مجموعهم الكلي وكانت نسبتهم ٢٣,٣% ، في حين شملت نفس العينة نسبة من الحاصلين على درجة الدكتوراه في علوم الآداب (لغة عربية) وبلغت نسبتهم ٣,٣% (جدول رقم ٣) ولعل هذه النتائج قد تبين أن الأمية لارالت مشكلة تؤرق تقدم المجتمع المصري وتطوره وتحد من عجلة التنمية وهذا ما نادى به الكثير من الدراسات والبحوث العلمية في هذا الصدد^(٤٨).

(*) يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لكل من :

- السيد المهندس / عبد الفتاح دنقل عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الجمعية وجميع أعضاء مجلس الإدارة الموقر .
 - السيدة الدكتورة / منى شحات عضو هيئة التدريس بكلية آداب قنا وعضو فرع المجلس القومي للمرأة .
 - السيد الدكتور / محمد عبد الصادق دندراوي الخبير الاجتماعي بمحكمة قنا الابتدائية .
 - السيد الأستاذ / على فهمي مدير منفذ الجمعية .
 - السيد الأستاذ / أحمد عبد الحميد شحات رئيس الوحدة الاجتماعية .
 - السيد الأستاذ / سعيد مسعود محمود سكرتير الجمعية .
- وذلك تقديراً لجهودهم المثمرة والبناءة وتفانيهم في مساعدة الباحث في جمع بيانات بحثه .

٤- أبرزت النتائج أن غالبية مفردات عينة النساء المعيلات هن من الأراملي حيث بلغت نسبتهن ٨٨% من إجمالي مجموعهن الكلي ، مقابل نسبة ضئيلة من عينة الإشراف لا تتعدى ١٣,٣% تعاني من الترمل أيضاً ، كما تشكل حالات الطلاق والهجر النسبة الباقية منهن وبلغت ١٢% وهي نسبة ليست بقليلة ، حيث تستوي حالات الهجر مع حالات الترمل ، فكلاهما يشكل غياباً لدور الزوج في رعاية الأسرة مادياً ، الأمر الذي يلقي بالمسئولية كاملة على عاتق المرأة وإعالتها لأفراد أسرتها ، بينما أكدت النتائج أيضاً أن غالبية العينة الثانية في هذه الدراسة (الإشراف) هم من المتزوجين وبلغت نسبتهم ٧٦,٧% ، في حين بلغت نسبة من لم يتزوجوا بعد نفس العينة ١٠% (جدول رقم ٤) ، ويعتقد الباحث أن نتائج هذا الجدول قد تأتي إمتداداً طبيعياً لواقع مجتمعنا المصري ، والذي لا يقبل فيه الرجل على الزواج قبل الثلاثين أو الخامسة والثلاثين من عمره ، وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (١) والتي أظهرت وجود نسبة بلغت ١٠% من مجموع عينة المشرفين تنحصر ففتها العمرية ما بين (٢٥ وأقل من ٣٥ سنة) أي تلك الفئة التي تعاني الكثير من العراقيل لتحقيق الإستقرار الأسري.

٥- أظهرت النتائج أن أكثرية عينة هيئة الإشراف على المشروعات الصغيرة هم من يشغلون وظيفة أخصائي اجتماعي سواء أكانوا أخصائيين اجتماعيين يعملون بالوحدة الاجتماعية التي تتبعها جمعية تنمية المجتمع أم رئيس قسم إدارة التنمية أم رئيس قسم شئون المرأة بالإدارة الاجتماعية لمركز ومدينة فقط ، أم مدير المشروعات الصغيرة بالجمعية ، وبلغت نسبتهم ٤٠% من مجموعهم الكلي ، بينما بلغت نسبة ممن يشغلون وظيفة مدير عام أو مدير إدارة أو موجه بالترربية والتعليم ٢٣,٣% ، يليها ممن يشغلون وظيفة كاتب ثالث بإحدى المصالح الحكومية بالمحافظة وبلغت نسبتهم ٢٠% ، ثم يليها ممن هم أحيوا للمعاش ونسبتهم ١٣,٣% ، أما النسبة المتبقية من مجموع حجم العينة والتي بلغت ٣,٣% فكانت لمن يشغلوا وظيفة أستاذ جامعي بجامعة جنوب الوادي ، في حين بلغت نسبة ممن لا عمل لهم في العينة الأولى ٩٨,٩% (جدول رقم ٥) ، ولعل المتأمل في هذه النتائج قد يتبين لهم أمران :

الأمر الأول : ارتفاع نسبة ممن لا عمل لهم في عينة الدراسة ، وهذه نتيجة متوقعة ، حيث أن جميع المستفيدات من خدمات الجمعية والمنفذات لأحد المشروعات الصغيرة لا يعملن وهن ربات بيوت وغالبيةهن أميات .
الأمر الثاني : أن هناك تنوعاً في الوظائف التي يشغلها كل من أعضاء المجلس الفرعي للمرأة ، وأعضاء مجلس إدارة الجمعية وغيرهم ، مما يفسر إيجابياً لصالح البحث وإجراءاته المنهجية ، وتعد نتيجة طبيعية لقواعد اختبار عينة مجتمع دراسته والتي حرصت على أن تمثل بكافة الوظائف والطبقات الاجتماعية المختلفة في العينة المأخوذة تمثيلاً صادقاً قدر الإمكان .

٦- بينت النتائج أن أكثرية هيئة الإشراف تزيد مدة خبرتهم في مجال العمل الاجتماعي عن ثمان سنوات ، حيث بلغت نسبة من أكدوا على ذلك ٧٦,٧% من مجموعهم الكلي مثل مقررة وبعض عضوات المجلس الفرعي ورئيس وجميع أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع ، وجميع عينة الأخصائيين الاجتماعيين في هذه الدراسة ومدير المشروع ورؤساء الأقسام بإدارة فقط الاجتماعية ، حيث أفاد الكثير من الباحثين أن مدة خبرته في العمل الاجتماعي تزيد عن الأربع والعشرين عاماً (جدول رقم ٦) ، بينما بلغت نسبة من تتراوح مدة خبرتهم من ٥ على أقل من ٨ سنوات ١٦,٧% ، في حين جاءت نسبة من تتراوح خبرتهم من ٢ إلى أقل من ٥ سنوات في الترتيب الأخير وبلغت ٦,٧% من مجموعهم الكلي (جدول رقم ٧) ، وقد يكون لهذه النتائج مدلولها الإيجابي وهي أن جميع القائمين على الإشراف والإرشاد والتوجيه والمتابعة لديهم خبرة كبيرة في مجال العمل الاجتماعي والتطوعي والتي يمكن استثمارها إيجابياً لصالح تدعيم قيمة العمل الحر وأهميته في تحسين مستويات الدخل الفردية .

٧- أظهرت النتائج أن غالبية النساء المعيلات في هذه الدراسة يعولن أسرة تتراوح ما بين فردين وأربعة أفراد وبلغت نسبتهن ٦٧,٤% ، يليها من يعولن خمسة أفراد فأكثر وبلغت نسبتهن ١٩,٦% ، بينما بلغت نسبة الأسر التي لا يزيد عدد أفرادها عن فردين فقط ١٣% (جدول رقم ٨) ، ولعل المتأمل في نتائج هذا الجدول قد يتبين له أنها لا تتكلم ، بل ولا تتفق مع نتائج الجدول رقم (٩) والذي يظهر انخفاض بل وتردى مستويات الدخل ، حيث لا يتناسب عدد أفراد الأسرة

ومستوى دخلها الشهري ، فتعيش غالبية النساء المعيلات (٥٨,٧%) على دخل شهري لا يتعدى المائة جنيهاً ، يليها ١٧,٤% تعيش على دخل شهري يتراوح ما بين ١٠٠-١٥٠ جنيهاً ، بينما انخفضت نسبة من تعيش على دخل شهري يتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ جنيهاً حيث بلغت ١٢% من مجموعهن الكلي ، في حين أثبتت النتائج أن ٣.٣% فقط هي التي يزيد دخلها الشهري عن ٢٥٠ جنيهاً ، الأمر الذي يؤكد تدني مستويات الدخل الشهرية ، وأن مثل هذه الأسرة تعيش على حد الكفاف وعلى ما يسد الرمق ، وهذا يتطلب إعادة ترتيب الأوراق من جانب المسؤولين عن الدولة تجاه محدودي الدخل بشكل أكثر فعالية وأشمل تطبيقاً .

(ب) : النتائج الخاصة بطبيعة المشروعات المقدمة للمرأة المعيلة :

١- أكدت النتائج اختلاف وجهات نظر عينتي الدراسة حول مدى وجود فكرة مسبقة لدى المرأة المعيلة عن خدمات الجمعية ، حيث ترى غالبية عينة النساء المعيلات (٥٨,٧%) أنهن لم يكن لديهن فكرة مسبقة من قبل ووافقها في الرأي نسبة قليلة من عينة المشرفين بلغت ٤٠% من مجموعهن الكلي ، في حين أفادت الأكثرية من عينة المشرفين أن النساء المعيلات كانت لديهن فكرة مسبقة من قبل (٦٠%) ولم يؤيدهم في ذلك من عينة النساء المعيلات سوى نسبة قليلة بلغت ٤١,٣% (جدول رقم ١٠) ، بل وأيدوا آراءهم بأن الجمعية تقدم خدمات متنوعة للمرأة المعيلة أهمها تقديم مشروعات إنتاجية صغيرة ، تدريب المرأة المعيلة على بعض الحرف المهنية مثل أعمال التريكو والمشغولات اليدوية ، تبصيرها بكيفية الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ، مع توعيتها بمالها من حقوق وما عليها من واجبات (جدول رقم ١١) ، ولعل المتأمل في هذه النتائج يتبين له أن المرأة الريفية في حاجة ماسة لمعرفة المزيد عما تقدمه الجمعية من خدمات متنوعة بهدف تحسين مستويات دخولهن ، لاسيما وأن الجمعية متعددة الأنشطة وتعد من وجهة نظر الباحث من الجمعيات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي على مستوى ريف محافظة قنا .

٢- أوضحت النتائج تعدد نوعية المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي تنفذها الجمعية للنساء المعيلات أهمها : تربية الطيور والدواجن وهذا ما

أكدت عليه غالبية عينة المرأة المعيلة (٣٩,١%) ووافقهم في الرأي جميع هيئة الإشراف على تلك المشروعات (١٠٠%) ، يليها تربية المواشي والأغنام ، وأكد عليها ٣٨% (العينة الأولى) مقابل ٩٠% (العينة الأولى) ، ثم يليها مشروعات تسمين العجول ، وهذا ما أكد عليه ١٣% من أفراد العينة الأولى مقابل نسبة أكبر بلغت ٥٣,٣% (العينة الثانية) ، بينما احتلت مشروعات التفصيل والحياسة والملابس الجاهزة المرتبة الرابعة ، حيث بلغت نسبة من أكدوا على تلك المشروعات ٩,٨% (العينة الأولى) مقابل نسبة كبيرة من جائب أفراد العينة الثانية بلغت ٧٦,٧% ، في حين أكدت عينة الإشراف على أن هناك مشروعات أخرى تقدمها الجمعية للنساء المعيلات مثل تربية الأرناب ، المناحل ، مشروعات البقالة وهذا ما أفاد به ٢٦,٧% من مجموعهم الكلي ، مقابل عدم تأكيد أفراد العينة الأولى (المستفيدات) على أي من هذه المشروعات (جدول رقم ١٢) ، ولعل هذه النتائج تظهر حرص الجمعية على تنوع المشروعات الإنتاجية الصغيرة المقدمة للنساء المعيلات بهدف مساعدتهن على تحسين مستوى دخولهن الفردية .

٣- أوضحت نتائج الدراسة عدم كفاية القروض الممنوحة للنساء المعيلات لنجاح واستمرار مشروعاتهن الإنتاجية الصغيرة ، وهذا ما أكدت عليه عيني الدراسة ، حيث أفاد بذلك أكثرية أفراد العينة الأولى باعتبارهن أصحاب المصلحة الحقيقية (٨١,٥%) مقابل ٨٠% (العينة الثانية) (جدول رقم ١٣) ، بل اقترحوا بأنه ينبغي أن تتراوح قيمة القرض الذي يضمن نجاح المشروع ما بين ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠ جنيه ، وهذا ما أكد عليه ٥٦,٥% من مجموع استجابات المبحوثات ، بل أن بعضهم (١٩,٦%) اقترح اقتراحاً آخراً بأنه ينبغي أن تتراوح قيمة القرض ما بين ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ جنيه ، بل وهناك رأي ثالث يقترح بأنه إذا ما أردنا أن تؤتي المشروعات الإنتاجية الصغيرة ثمارها المرجوة فإنه ينبغي أن تتراوح قيمة القرض الممنوح للمرأة المعيلة ما بين ٣٥٠٠-٤٥٠٠ جنيه (جدول رقم ١٤) ، لذا يعتقد الباحث أن هذه الآراء والمقترحات جديرة بالبحث والدراسة لضمان نجاح وتطوير تلك المشروعات ، شريطة أن يسبق ذلك دراسة جدوى المشروعات المراد تنفيذها حتى يتحقق الهدف المنشود والمتوقع منها .

٤- أكدت النتائج أن هناك مجموعة من الأسس التي يتم على ضوئها اختيار المشروعات الإنتاجية الصغيرة أهمها : أن يتناسب المشروع مع قدرة المرأة المعيلة على سداد الأقساط الشهرية وهذا ما أجمعت عليه عينتا الدراسة ، حيث بلغت القوة النسبية المرجحة لكل منهما ١٠٠% ، ولهذا أعطوه الترتيب الأول من وجهة نظرهما ، يليها وجود خبرة سابقة لدى المرأة المعيلة عن كيفية تنفيذ المشروع ، وهذا ما أكدته المبحوثات على أن الخبرة السابقة لديهن كانت أحد الأسباب التي دفعتهن لاختيار مشروعاتهن وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٧٧% مقابل قوة نسبية مرجحة أكبر بلغت ٨٧% (العينة الثانية) ، يليها وجود خبرة سابقة لدى أحد أفراد أسرتهن عن المشروع المراد تنفيذه وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٧٣% مقابل ٤٠% (الثانية) ، وذلك باعتبار إن لم يكن لديها شخصياً خبرة في كيفية تنفيذ المشروع ، فيمكن لأحد أفرادها في ضوء ما لديه من خبرة سابقة تنفيذه ، بينما هناك من أكد من أفراد العينة الأولى على أن التيسيرات التي تقدمها الجمعية بالتعاون مع المجلس الفرعي للمرأة في تنفيذ المشروع ، كان أحد العوامل الدافعة للمرأة المعيلة لاختيار أحد هذه المشروعات والعمل على تنفيذها ، في حين لم يؤيد السبب الذي يرى أن الجمعية لا تنفذ إلا المشروع المختار سوى نسبة قليلة بلغت قوتها النسبية المرجحة ٣٣% لكل من عينتي الدراسة ، ولهذا أعطوه الترتيب الأخير (جدول رقم ١٥) ، الأمر الذي يؤكد على أن الجمعية لها أنشطة متعددة ، ومتنوعة الخدمات ، وتنفذ الكثير من المشروعات الإنتاجية ، وهذا ما شاهده الباحث بنفسه أثناء زيارته المتعددة للجمعية وجمعه للبيانات من مجتمع بحثه ، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج الجدول رقم (١٢) .

٥- أظهرت النتائج أن هناك فوائد عديدة عادت على المرأة المعيلة من تنفيذها لأحد المشروعات الصغيرة أهمها : زيادة دخلها الشهري بشكل ملموس وهذا ما اجمع عليه أفراد عيني الدراسة ، يليها أن المرأة المعيلة أصبحت بعد تنفيذها للمشروع الإنتاجي تشعر بالطمأنينة على من تعولهن (قوة نسبية مرجحة من جانب المرأة المعيلة ٨٧% مقابل قوة نسبية مرجحة بلغت ٩٣% من جانب هيئة الإشراف ، ثم يليها أنها أصبحت لديها القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية لمن تعولهن ، وأصبحت لها علاقات اجتماعية طيبة مع أهل قريتها (قوة نسبية

مرجحة بلغت ٧٨%) مقابل ٩٠% (المشرفين) ، بينما أفادت النساء المعيلات بأنهن اكتسبن الخبرة الفنية الكفيلة بتطوير مشروعاتهن المنفذة حالياً ، كما أدركن قيمة وأهمية العمل الحر في زيادة دخل الأسرة ، بل وأصبحن أكثر قدرة في التأثير على الآخرين عامة وأفراد أسرتهن خاصة ، في حين تساوت آراء النساء المعيلات فيما يتعلق بمتخذي القرار داخل الأسرة وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٥٠% (الترتيب السادس) مقابل ٥٣% (الترتيب الثامن من عينة الإشراف) (جدول رقم ١٦) ، الأمر الذي يؤكد إعلاء المرأة الريفية للعادات والتقاليد واحترام كرامة الرجل وقيمه ، حتى وإن كان غير عائل أو معيلاً ، لأنها تضع في اعتبارها من وجهة نظر الباحث أن إعاقتها للأسرة لا يعطيها الحق في تصريف أمور الأسرة وإغفال دور الرجل في حياتها الأسرية .

(ج) : النتائج الخاصة بالعوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة :

١- أكدت النتائج اتفاق جميع أفراد عيني الدراسة على أن هناك مجموعة من العوامل الشخصية أو الذاتية مرتبطة بالمرأة المعيلة وتحد من استفادتها بالمشروعات الصغيرة أهمها : أن عدم قدرتها على القراءة والكتابة يؤثر سلباً على معنوياتها ، وبلغت القوة النسبية الرجحة له ١٠٠% وحصل على الترتيب الأول من وجهة نظرهن مقابل حصوله على الترتيب الثاني من وجهة نظر المشرفين وبقوة نسبية بلغت ٩٣% ، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة في هذا الصدد ، فالأمية تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تحدث شراً في كيان المجتمع وثقافته ، بل واختراق أمنه واستقراره^(٩) ، يليها نقص خبرتها في الحياة نتيجة الاعتماد الدائم على (راجل البيت) ، مما ترتب عليه عدم قدرتها الشخصية على تسويق منتجاتها ، وحصل على الترتيب الثاني من وجهة نظرهن وبقوة نسبية ٩٣% مقابل حصوله على الترتيب الرابع من وجهة نظر المشرفين وبقوة نسبية ٨٣% ، كما اتفقت عينا الدراسة وإن اختلفت القوة النسبية المرجحة لكل منهما على أن شعور المرأة المعيلة بأنها أصبحت بلا عائل (أي مكسورة الجناح وفقاً للتعبير السائد بالريف) ، مع تخوفها من عدم نجاح المشروع وتعثرها في سداد الأقساط ، كان أحد العوامل الرئيسية المؤثرة سلباً في تمكينها من

الاستفادة بالمشروعات الصغيرة بالشكل المتوقع ، بقوة نسبية مرجحة بلغت ٨٧% (المرأة المعيلة) مقابل ٨٣% (المشرفين) (جدول رقم ١٧) ولعل المتأمل في هذه النتائج يتبين له ما يلي :

أولاً : أن الأمية بريف جنوب مصر - بين النساء خاصة - لازالت حجرة عثرة في طريق تقدم المجتمع الريفي ونموه ، الأمر الذي يتطلب بضرورة تكاتف الجهود العلمية المخلصة لحد من تلك المشكلة .

ثانياً : ضرورة الحد من العادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تقلل من شأن المرأة كوصفها مثلاً بأنها مكسورة الجناح - الكلمة لرجال البيت - العمل الحر مسئولية الرجال دون النساء ، وهذا ما دفع الباحثة الإنجليزية " وينيفريد بلاكمان " للقول " إندهشت للزمن الذي دار دورته على آلاف السنين ، ولم يترك بصمة تغيير تذكر على بعض عادات مواطني الصعيد وتقاليدهم^(٥٠) ، خاصة وأن ديننا الإسلامي الحنيف سوى ما بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات " ولهن مثل الذي عليهن " (سورة البقرة ٢٢٨) ، وهذا ما دفع الإمام " محمد عبده " في تفسيره لهذه الآية بالقول " أنها كلمة جليلة تعني بأن المولى عز وجل جعل هناك قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ، إلا أمراً واحداً^(٥١) عبر عنه الحق سبحانه وتعالى بقوله " وللرجال عليهن درجة " (سورة البقرة ٢٢٨) .

٢- أوضحت النتائج إتفاق عيني الدراسة على أن هناك من مجموعة العوامل الأسرية تحد من تمكين المرأة المعيلة واستفادتها بالمشروعات الصغيرة بالشكل الأمثل أهمها : أن خروجها للعمل هو خرق لأصول العائلة وبلغت القوة النسبية المرجحة له ٩٧% لدى عينة النساء المعيلات مقابل قوة نسبية مرجحة أقل بلغت ٩٣% لدى عينة المشرفين ، يليها كثرة الأعباء الأسرية الملقاه على عاتق المرأة المعيلة وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٩٣% (الأولى) مقابل ٩٠% (الثانية) ، بينما أكدت نتائج الدراسة أيضاً أن المرأة الريفية لازالت تعاني من سيطرة الأهل والأقارب وفرض آرائهم عليها وذلك من منطلق صلة القرابة التي تعطيهم من وجهة نظرهم الحق فسي الحكم وإصدار الأوامر ، وما عليها إلا التفتيح دون أدنى اعتبار لرأيها الشخصي ، وهذا ما أولاه مجتمع البحث اهتماماً كبيراً بل وأعطوه الترتيب الثالث من وجهة نظرهم وإن تباينت القوة النسبية المرجحة

لهذا العائق من جانب المرأة المعيلة وبلغت ٨٣% مقابل قوة نسبية مرجحة أقل كثيراً بلغت ٥٣% من جانب عينة هيئة الإشراف .
ولعل المتأمل في نتائج هذا الجدول (١٨) تبين له أمران :
الأمر الأول : أن هناك العديد من القيم والعادات والتقاليد السلبية لها تأثيرها العكسي داخل المجتمع الريفي والتي تعوق تقدمه ونموه .
الأمر الثاني : أن هناك علاقة طردية ما بين القيم الاجتماعية السلبية والمستوى التعليمي لأفراد المجتمع الريفي ، فكلما تحسن المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع ، كلما أصبحت الفرصة سانحة للباحثين في تعديل السلوكيات والقيم الاجتماعية السلبية المعوقة لمسيرة التنمية المحلية .

٣- أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تحد من تمكينها من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة بالشكل الأمثل ، وهذا ما أجمعت عليه عينتي الدراسة ، وإن اختلفت القوة النسبية المرجحة لكل منهما وأهمها : أن مجتمع القرية لا يرحم ، لهذا فإنها تتجنب القيل والقال وبلغت القوة النسبية المرجحة له ١٠٠% وأعطوه الترتيب الأول مقابل قوة نسبية مرجحة من جانب المشرفين بلغت ٩٧% وأعطوه الترتيب الثاني ، يليها شعور المرأة الريفية بأن هناك مفاضلة وتمييز للرجل دون الأنثى في المجتمع القروي وأعطوه الترتيب الثاني وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٩٣% مقابل تأكيد هيئة الإشراف على ذلك إيمانا منهم بأهمية هذه الاستجابة ، ولهذا أعطوه الترتيب الأول من وجهة نظرهم ، بينما اتفق أيضاً مجتمع الدراسة على أن عدم تعاون المحيطين من الأهل والأقارب مع المرأة المعيلة في تسويق منتجات المشروع ، كان أحد العوامل المعوقة في هذا الصدد ، حيث بلغت القوة النسبية المرجحة له من وجهة نظر عينتي الدراسة ٨٧% ، في حين أكدت المرأة المعيلة بأنها لا تستطيع الاستعانة بالمتخصصين في تطوير المشروعات الصغيرة في منزلها مراعاة لعادات وتقاليد القرية ، حيث بلغت القوة النسبية المرجحة له ٨٣% مقابل ٧٠% (مشرفين) (جدول رقم ١٩) ، ولعل المتأمل في هذه النتائج قد يتبين له أن هناك بعض العادات والتقاليد السلبية التي لازالت مسيطرة على الريف المصري والتي تحد من تقدمه ونموه ، لذا يؤكد " طلعت السروجي " وآخرون بأنه ينبغي تدعيم القيم والعادات

والتقاليد التي تدعو وتحث على الفضيلة داخل المجتمع ، وتوجه سلوكهم وأدائهم وأفعالهم إلى ما فيه الصالح العام وتعزى عمليات تنمية المجتمع المحلي ، والعمل على تحديد القيم والعادات السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها مع تبيان آثارها على التنمية والمجتمع ككل^(٥٢) .

(د) : النتائج الخاصة بالمقترحات التي تمكن المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة :

١- أكدت الدراسة أن العمل على محو أمية المرأة المعيلة مع الحرص على تصحيح النظرة الخاطئة التي تقلل من قيمة مشاركتها في العملية الإنتاجية أصبح ضرورة حتمية لمساعدة المرأة المعيلة في القيام بدورها المتوقع تجاه من تقوم على رعايتهم ، وهذا ما أكدت عليه عينة النساء المعيلات وبلغت القوة النسبية المرجحة لذلك ٩٧% ولهذا أعطوه الترتيب الأول من وجهة نظرهن مقابل ١٠٠% (الإشراف) ، بينما بلغت القوة النسبية المرجحة ٨٠% وذلك للمقترح الذي يؤكد ضرورة بث الثقة في نفوس من لا عائل لهم مع ضرورة الاعتماد على أنفسهم وتحمل المسؤولية الاجتماعية ، بجانب ضرورة إلحاقهن بالدورات التدريبية المؤهلة لنجاح واستمرارية المشروع وجاء ترتيبه الثالث ، مقابل ٨٣% (الإشراف) ، في حين اتفقت عينة الدراسة على ضرورة توعية النساء المعيلات بأهمية العمل الحر في حياتهن وذلك من منطلق أنه حق مكتسب للرجل والمرأة على السواء ، مع طمأننتها بعدم التخوف من تنفيذ المشروع والعمل على إقناعها بأهميته وبالعائد المتوقع منه حيث بلغت القوة النسبية المرجحة من جانبهن ٧٣% مقابل قوة نسبية أكبر لدى عينة الإشراف بلغت ٩٣% ، (جدول رقم ٢٠) ، ولعل هذه النتائج تؤكد أهمية العمل على الحد من العوامل الذاتية المرتبطة بالنساء المعيلات والتي تؤثر سلباً في تمكينها من الاستفادة بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة أفضل استفادة ممكنة .

٢- أبرزت النتائج اتفاق عيني الدراسة على أن هناك مجموعة من المقترحات يمكن من خلالها الحد من العوامل الأسرية التي تحد من تمكين المرأة المعيلة في الاستفادة بالمشروعات الصغيرة من أهمها ضرورة توعية الأهل والأقارب بأن تدخلهم في شئون حياة أفراد العائلة شيئاً غير مرغوب فيه والعمل على استثمار الندوات الدينية التي تحث

على تدعيم صلة الرحم فيما بين الأهل والأقارب ، وبلغت القوة النسبية المرجحة له ١٠٠% من جانب عينة النساء المعيلات مقابل قوة نسبية مرجحة من جانب عينة الإشراف بلغت ٩٣% ، يليها الاقتراح الذي ينادي بضرورة تبصير الأهل والمحيطين من ذوي القربى بأن خروج المرأة للعمل أصبح ضرورة حتمية تتطلبها الظروف الحياتية الحالية ، وبلغت القوة النسبية المرجحة له من جانبهن ٩٣% مقابل قوة نسبية مرجحة أقل من جانب المشرفين بلغت ٩٠% ، بينما لاقي الاقتراح الذي ينادي بضرورة تشجيع أفراد العائلة للمرأة المعيلة على تنفيذ أحد المشروعات الأكثر إنتاجاً ، اهتماماً كبيراً من جانب عينة النساء المعيلات وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٨٣% وكان ترتيبه الثالث من وجهة نظرهن ، وإن اختلفت تلك النسبة من وجهة نظر الإشراف ، حيث أعطوه الترتيب الأول من وجهة نظرهم وبقوة نسبية مرجحة بلغت ٩٣% (جدول رقم ٢١) ، وقد يرجع ذلك الاختلاف من وجهة نظر الباحث إلى أن النساء المعيلات فضلن الاقتراح الخاص بخطورة دور الأقارب وتدخلهم في حياتهن مما يؤثر سلباً في تمكينهن اقتصادياً الأمر الذي يتطلب توعيتهم ، ولهذا أعطوه الترتيب الأول ، في حين رأت هيئة الإشراف أن استثمار الندوات الدينية لتدعيم صلة الرحم بين أفراد العائلة ، قد يكون لها أثراً كبيراً في نفوس الأهل والأقارب الأمر الذي يدفعهم إلى عدم التدخل في شئون حياتهن ، ويعتقد الباحث أنها وجهة نظر وروية أعم وأشمل من سابقتها ولهذا أعطوه الترتيب الأول من وجهة نظرهم .

٣- أكدت النتائج أن هناك مجموعة من المقترحات يمكن من خلالها الحد من العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تحد من تمكينها في الاستفادة بالمشروعات الصغيرة أفضل استفادة ممكنة من أهمها : العمل على تبصير أهل القرية بالعادات والتقاليد الإيجابية ، حيث بلغت القوة النسبية المرجحة لهذا الاقتراح ١٠٠% من وجهة نظر عينة النساء المعيلات ولهذا أعطوه الترتيب الأول ، في حين بلغت قوته النسبية المرجحة لدى عينة المشرفين ٨٣% فقط ، بل وأعطوه الترتيب الرابع من وجهة نظرهم ، وهذا يدل على أن هيئة الإشراف لديها أولويات أخرى من قائمة المقترحات أهم من هذا الاقتراح ، وإن كان هذا لا يعني أن هذا الاقتراح غير مهم ، ولكن هناك من المقترحات

الأخرى ما هو أكثر أهمية منه ، أو أن هذا الاقتراح قد يتحقق تلقائياً بتحقيق مقترح سابق له مباشرة ، بينما اتفقت عيننا الدراسة على ضرورة حث الأهل والأقارب للتعاون مع المرأة المعيلة في تسويق منتجاتها ، مع الدعوة لأهمية وقيمة العمل الحر في زيادة الدخل الشهري ، مع ضرورة الاستعانة بالرائدات الريفيات واستثمار جهودهن في تسويق منتجات المشروع ، حيث بلغت القوة النسبية المرجحة لهذا الاقتراح ٧٧% من جانب عينة النساء المعيلات مقابل قوة نسبية مرجحة أكبر لدى عينة المشرفين بلغت ٩٠% (جدول رقم ٢٢) ، ولعل هذا الاختلاف قد يكون راجعاً لإيمان هيئة الإشراف بدور الرائدات الريفيات كقيادة نسائية طبيعية لها القدرة على التأثير في الريفيات وحثهن على تحقيق مستوى أفضل من المعيشة والعمل على زيادة دخلهن الفردية ، لذا يتفق الباحث مع "محمود عرفان" في ضرورة استثمار دور الرائدات الريفيات في تسويق المنتجات الريفية ، حيث أوصت دراسته بضرورة منح حوافز للرائدات الريفيات المتميزات في عملية تسويق المنتجات ، وإحاقهن بدورات تدريبية لتطوير أدائهن ، والعمل على إحاقهن برحلات ترفيهية لتمييزهن^(٥٧).

سابعاً : مستخلصات الدراسة وتوصياتها :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أظهرت الدراسة أن جمعية تنمية المجتمع بقرية القلعة بمركز ومدينة فقط محافظة قنا متعددة الأنشطة ، بل ومتنوعة الخدمات ، ولها دوراً فعالاً في تنمية المجتمع الريفي ، ولعل هذا النجاح قد يكون راجعاً من وجهة نظر الباحث إلى تكاتف أعضاء العمل الريفي بالجمعية ومجلس إدارتها وعضوات المجلس الفرعي للمرأة والزملاء الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية والوحدة الاجتماعية والإدارة الاجتماعية ومدير المشروع ، وهذا ما لمسّه الزائرون للجمعية ومنهم على سبيل المثال السيد / محمود الشريف وزير الإدارة المحلية السابق ، والسيد / عادل لبيب محافظ قنا ، لذا يوصي الباحث بضرورة تكريم أعضاء العمل الريفي معنوياً لتمييزهم في مجال العمل الاجتماعي .

٢- أوضحت النتائج أنه على الرغم مما حققته المرأة من مكاسب اجتماعية ، إلا أن المرأة الريفية أكدت إعلاء قيمة ومكانة الرجل في حياتها ومراعاتها للعادات والتقاليد التي تصون للرجل كرامته ، حتى وإن كان معتلاً (غير قادر على إعالتها) ، وهذا ما أكدته نصف عينة النساء المعيلات من أنها لا تحاول مجرد المحاولة . أن يكون بيدها القرار داخل الأسرة ، ولكن بيد الرجل ، حيث رأت المبحوثات أن إعالتها للأسرة لا يعطيها الحق في تصريف أمور الأسرة وإغفال دور الرجل في حياتها الأسرية .

٣- أكدت النتائج أن جميع النساء المعيلات اللائي تقدمن للجمعية للحصول على أحد المشروعات الإنتاجية الصغيرة فمن بتنفيذه ، بل وكن حريصات على سداد الأقساط المستحقة عليهن بانتظام ودون تأخير .

٤- أوضحت النتائج أن الجمعية خصصت العديد من الخدمات للمرأة المعيلة ، بهدف مساعدتها على مواجهة أعباء الحياة المعيشية - على الرغم من أن هذه الخدمات لم تكن معروفة لديها من قبل - وأهمها :

- (أ) تقديم مشروعات إنتاجية صغيرة والمساعدة في تنفيذها .
- (ب) تدريب المرأة المعيلة على بعض الحرف اليدوية .
- (ج) محو أمية المرأة المعيلة وتعليمها القراءة والكتابة .
- (د) تبصيرها بكيفية الاستفادة بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة وحثها وتشجيعها على تطويرها باستمرار .
- (هـ) توعية المرأة المعيلة بمالها من حقوق ، وما عليها من واجبات من خلال الندوات الدينية والتثقيفية المختلفة .

٥- أكدت النتائج أن الجمعية تنفذ العديد من المشروعات الإنتاجية للنساء المعيلات بالقرية وتوابعها بهدف تحسين مستويات دخولهن القروية وأهمها:

- (أ) تربية الطيور والدواجن .
- (ب) تسمين العجول .
- (ج) الحياكة والتفصيل (الملابس الجاهزة) .
- (د) منتجات الألبان .
- (هـ) تربية المواشي والأغنام .
- (و) تربية الأرناب .
- (ز) المناحل .
- (ح) البقالة .

٦- أظهرت النتائج عدم كفاية القروض الممنوحة للنساء المعيلات والتي تتراوح حسب نوع المشروع ما بين ٨٠٠ - ١٥٠٠ جنيه ، ولذا بوصى الباحث بأنه ينبغي أن تتراوح قيمة القرض الممنوح ما بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه إذا ما أردنا أن يكتب النجاح والاستمرارية لمثل هذه المشروعات ، مع أخذ كافة الضمانات التي تحفظ حقوقها المالية للجمعية .

٧- أكدت النتائج أن هناك مجموعة من الأسس التي يتم في ضوئها اختيار المرأة المعيلة لأحد هذه المشروعات من أهمها :

(أ) أن يتناسب المشروع المختار مع قدرة المرأة المعيلة على سداد الأقساط المستحقة .

(ب) توفير خبرة سابقة لديها عن كيفية تنفيذ المشروع .

(ج) الإستعانة بالخبرة السابقة لدى أحد أفراد أسرتها إن وجدت .

(د) وجود تيسيرات في الإجراءات الإدارية التي تقدمها الجمعية ، بالتعلون مع فرع المجلس القومي للمرأة بقنا بهدف حث النساء المعيلات للإقبال على تنفيذ المشروع الذي يتلاءم وإمكانياتهن الحالية ورغبتهن الشخصية .

٨- أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العوامل الشخصية أو الذاتية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة بالشكل الأمثل ، مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر عينتي الدراسة وهي :

(أ) عدم القدرة على القراءة والكتابة (الأمية) مما أثر سلباً على معنوياتها .

(ب) نقص خبرتها في الحياة نتيجة الاعتماد الدائم على (راجل البيت) .

(ج) عدم قدرتها الشخصية على تسويق منتجاتها .

(د) الشعور بأنها أصبحت (مكسورة الجناح) - على حد تعبيرها - طالما أنها بلا عائل .

(هـ) التخوف من عدم نجاح المشروع وبالتالي تخشى التعثر في سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها .

(و) شعور البعض منهن بأن العمل الحر هو مسئولية الرجال دون النساء .

٩- أكدت النتائج أن هناك مجموعة من العوامل الأسرية التي تحد من تمكين المرأة المعيلة واستفادتها بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة بالشكل الأمثل مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين وهي :

- (أ) أن خروج المرأة المعيلة للعمل (تحديداً) هو خرق لعادات العائلة وتقاليدها .
- (ب) كثرة الأعباء الأسرية الملقاه على عاتق المرأة المعيلة مما يولد الشعور لديها بالإحباط في بعض الأحيان .
- (ج) ممارسة بعض الأهل والأقارب الضغوط النفسية للتدخل في شئون حياة المرأة المعيلة وفرض آرائهم عليها دون أدنى اعتبار لذاتها .
- (د) عدم تشجيع بعض أفراد العائلة للمرأة المعيلة على تنفيذ أحد المشروعات الصغيرة .
- (هـ) يشعرها البعض من أفراد العائلة بأن مكانها الطبيعي هو المنزل دون سواه .

١٠- أكدت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تحد من تمكينها اقتصادياً بالشكل الأمثل ويمكن ترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر الباحثين كما يلي :

- (أ) أن مجتمع القرية لا يرحم ، ولهذا تخشى بل وتتجنب القيل والقال ، الأمر الذي يؤكد سيطرة العادات والتقاليد السلبية داخل مجتمع القرية ، لذا يوصي الباحث بضرورة تغيير مثل هذه القيم السلبية مع العمل على تدعيم سلوكياتهم الإيجابية التي تحث على الفضيلة داخل المجتمع وتوجه سلوكهم وأدائهم وأفعالهم إلى ما فيه صالح المجتمع .
- (ب) الشعور بالتمييز الدائم في المعاملة لصالح الذكور دون الإناث .
- (ج) ضعف التعاون المتوقع من جانب المحيطين من الأهل والأقارب في تسويق منتجات المشروع .
- (د) عدم الاستعانة بالمختصين الفنيين في كيفية تطوير المشروع في منزلها مراعاة لعادات القرية وتقاليدها .

وفي ضوء نتائج الدراسة وتأسيساً على ما تقدم ، وعلى ما أسفر عنه دليل المقابلات الحرة مع كل من : السيد / مدير عام الشئون الاجتماعية بقنا ، ومديري إدارتي شئون بمرکز ومدينة فقط والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها وبالوحدة الاجتماعية ورئيسها وعددهم عشرة أخصائيين اجتماعيين ، يمكن للباحث أن يضع دوراً مقترحاً للأخصائي الاجتماعي في الحد من العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة للاستفادة بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة كما يلي :

- أولاً : دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من العوامل الشخصية أو الذاتية المرتبطة بالمرأة المعيلة والمؤثرة سلباً في تمكينها اقتصادياً :
- (أ) العمل على بناء الثقة في نفوس من لا عائل لهم ، وحثهن للاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه من تعولهن .
- (ب) العمل على تصحيح المفاهيم الاجتماعية الخاطئة داخل المجتمع الريفي والتي تقلل من قيمة مشاركة المرأة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية الصغيرة .
- (ج) توعية المرأة المعيلة بقيمة العمل الحر وأهميته باعتباره حق مكتسب للرجل والمرأة على السواء .
- (د) المساهمة مع أعضاء العمل الفريقي للعمل على نحو أمية المرأة الريفية عامة والمرأة المعيلة خاصة .
- (هـ) حث المرأة المعيلة على المشاركة في تنفيذ أحد المشروعات التي تتفق وقدراتها الحالية .
- (و) حث الرائدات الريفيات كقيادات نسائية على تبصير النساء المعيلات بأهمية تلك المشروعات ومردودها الإيجابي عليهن .
- (ز) التنسيق مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية وفرع المجلس القومي للمرأة لإعداد وتنفيذ الدورات التدريبية التي تهدف إلى نقل المرأة المعيلة بالخبرات المعرفية والفنية لضمان نجاح المشروع واستمراريته .

- ثانياً : دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من العوامل الأسرية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً :
- (أ) تبصير الأهل والأقارب بأن خروج المرأة المعيلة للعمل أصبح ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الظروف الحياتية الحالية .
- (ب) إقناع الأهل والأقارب بضرورة عدم التدخل في شؤون حياة أفراد العائلة بصفة عامة .
- (ج) حث أفراد الأسرة على التعاون لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن عاتق ربتها ، وتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية إن أمكن .
- (د) إعداد وتنفيذ الندوات التثقيفية والدينية التي تدعو إلى تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين أفراد العائلة الواحدة .
- (هـ) العمل على نشر وتدعيم قيمة التكافل الاجتماعي بين أفراد القرية .

- ثالثاً : دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من العوامل البيئية المرتبطة
بالمراة المعيلة والمؤثرة سلباً في تمكينها اقتصادياً :
- (أ) إعداد وتنفيذ الندوات التثقيفية لأهل القرية التي تدعو للعمل الحر
وأهميته والعائد المادي والاجتماعي المتوقع منه .
- (ب) توجيه الرائدات الريفيات وتبصيرهن بأهمية دورهن في تسويق
منتجات المشروعات الإنتاجية الصغيرة مقابل حافز تشجيعي لهن .
- (ج) حث المحيطين من الأهل والأقارب على التعاون مع المراة المعيلة في
تسويق منتجاتها .
- (د) توعية أهالي القرية بخطورة التفرقة في المعاملة فيما بين الذكور
والإناث .
- (هـ) مساعدة الأهالي على تغيير القيم السلبية السائدة داخل القرية ، مع
العمل على تدعيم العادات والتقاليد والسلوكيات الإيجابية لديهم ، بما
يعود بالنفع والفائدة على المجتمع الريفي عامة والمراة المعيلة خاصة .
- (و) العمل على تنمية روح المشاركة التطوعية بين أهالي القرية مع دعم
قيمة الولاء والانتماء لديهم تجاه مجتمعهم الريفي .

مراجع الدراسة

- (١) نادية حليم وآخرون : النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، دراسة على سكان العيش بالقاهرة ، بحث منشور ، قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٦ - ٧ .
- (٢) نادية حليم : النساء المعيلات لأسر ، بحث منشور ، المؤتمر السنوي الثالث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص .
- (٣) للاستزادة : انظر :
- على الصاوي : العشوائيات ونماذج التنمية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧٩ - ٨٢ .
- (4) Zeinal, K., Iman F : Who is the Head ? Social Research Centre, A. U. C. , 1999, p. 69 .
- (٥) تقرير الدعم الاقتصادي للمرأة المعيلة ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، يونيو ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .
- (٦) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية ، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٦ .
- (٧) إحصاءات عن وضع المرأة القتالية في جميع القطاعات ، ورقة عمل ، مؤتمر المرأة القتالية بين تحديات الحاضر وطموحات المستقبل ، ديوان عام المحافظة بالمشاركة مع المجلس القومي للمرأة فرع قنا ، ٢٠٠٣/٣/١٦ ، ص ١٣٩ .
- (٨) إبتسام مصطفى : الأسر ذات العائل الواحد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩١ .
- 9) Jang, Yoon : Human Copital Enhancing Expenditures, Acomparison of female, Veaded and married, Couple house halds, PHD, Clumbia, 1995, p. 226 .
- (10) Strother-Pamela A. : Exit from Poverty, Process by which femele headed house halds Bexome non-poor, PHD, N, Y, 1995, p. 181.

(11) Miraftab-Faranak : Amisfit between Policy and People :

The Search for Housing by Female Headed Holds in
Guadala Jara Mixico, 1995, p. 265 .

(١٢) أنعام عبد الجواد : المرأة ربة الأسرة ، بحث منشور ، في : محمود
عودة وآخرون : مستقبل القرية المصرية ، المجلد الثاني ، المركز
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

(١٣) محيا زيتون : المرأة والتنمية ، دراسة اجتماعية ، قسم بحوث السكان
والفئات الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
القاهرة ٢٠٠٠ .

(١٤) هدى توفيق : دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمرأة المعيلة من
خلال القروض الصغيرة ، بحث منشور ، المجلد الثاني ، المؤتمر
العلمي الرابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٨-
٢٠٠١/٣/٢٩

(١٥) محمود محمود عرفان : استخدام استراتيجية التمكين في الخدمة
الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع ، بحث
منشور ، الجزء الثالث ، المؤتمر الثاني عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية
، جامعة القاهرة ، ٢-٣/٥/٢٠٠١ .

(١٦) نيلين عبد المنعم : إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية
المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي ، رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،
٢٠٠٢ .

(١٧) سامية عبد الرحمن همام : فعالية نموذج الحياة في خدمة الفرد في
علاج المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة ، بحث منشور ، المؤتمر
العلمي السادس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩-
٢٠٠٣/٣/٢٠ ، ص ٩٧ .

(١٨) فتحى السيسى : تقديم خدمات الجمعيات الأهلية في رعاية المرأة
المعيلة ، بحث منشور ، الجزء الثاني ، المؤتمر العلمي الرابع عشر ،
كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٤-١٥/٥/٢٠٠٣ .

(١٩) هبة أحمد نصار : رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط
الاقتصادي ، ورقة عمل ، المؤتمر الرابع ، المجلس القومي للمرأة ،
القاهرة ، مارس ٢٠٠٤ ، ص ٧٧ .

- (٢٠) إلهام عبد الحميد : المرأة بين التمييز والمشاركة ، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨١ .
- (٢١) هبة أحمد عبد اللطيف : دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- (٢٢) تومادر مصطفى : دراسة تقويمية للعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرته بمحافظة القليوبية ، بحث منشور ، المجلد السادس ، المؤتمر العلمي السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٤-٢٥/٣/٢٠٠٤ .
- (٢٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي : معجم المصباح المنير ، الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢٦ .
- (٢٤) محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح ، الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٢ .
- (25) Webster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language, Ranam House, N.Y, 1994, p. 688 .
- (26) United Nations : Arab Woman 1995, Trends Statidtics and Indicators, CAWAR, N.Y, 1997, p. 9 .
- (27) United Nations : " Femalw Headed Holds is Selected Conflict Strichen ESCWA " Areas Economic and Social Commission for Western. Asia, 2000, p. 17 .
- (٢٨) علي الدين السيد : الخدمة الاجتماعية الأصالة والمعاصرة ، الجزء الثاني ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠ .
- (٢٩) أنعام عبد الجواد : المرأة ربة الأسرة ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .
- (٣٠) هدى توفيق : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .
- (٣١) هبة أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- (٣٢) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .
- (٣٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .
- (34) I. B. Sykes : The Concise Oxford Dictionary of Carrent English Claren Dan Press, 1995, p. 384 .
- (35) D. Martin : The Bleakwell Encyclopedia of Social Work, Blackwell Publishers Ltd., N. Y, 2000, p. 116 .

- (36) G. Smale et. AL, : Soica ; Work and Social Problems .
Working Tawards Social Inclusion and Social Change,
Macmillan Press, London, 2000, p. 38 .
- (37) See :
Robert Adams : Social Work Em[Ower, ent British
Association of Social Woarks London, 1996, P.p. 1-3 .
- (38) Erbem, Rosmari et . AL, : People Empowerment from
Helth Promotion to Social Markting in Helth Promotion
Journal of Australia, vol, 9, No, 3, 2002, p. 189 .
- (39) H. Maria : Empawerment in Readers Guide to Social
Sciemces, N.I, Edited by : Jonathan Michie, Fitzray Dep
Born Publishers, London, 2001, p. 470 .
- ٤٠) ليني محمد عبد المجيد : تمكين جمعيات المرأة من مواجهة احتياجات
ومشكلات في المجتمعات المحلية ، بحث منشور ، مجلة العلوم
والدراسات الاجتماعية ، الجزء الثالث ، كلية الخدمة الاجتماعية ،
جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٥٤ .
- ٤١) محيا زيتون : المرأة والتنمية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢-١٣ .
- ٤٢) أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة
الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ .
- ٤٣) أحلام الدمرداش : تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في
المشروعات الإنتاجية الصغيرة ، بحث منشور ، مجلة دراسات في
الخدمة الاجتماعية ، العدد التاسع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة
حلوان ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٣٣٠ .
- ٤٤) نصيف فهمي منقربوس : الدور المقترح لطريقة خدمة الجماعة فسي
تنمية اتجاه الشباب نحو المشاركة في المشروعات الإنتاجية الجماعية
، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثاني ، كلية الخدمة الاجتماعية ،
جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .
- ٤٥) أحلام الدمرداش ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .
- ٤٦) محمد وجيه بدوي : تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين
ومرئودها الاقتصادي والاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ،
الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

(٤٧) ريتشارد وآخرون : المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ترجمة علياء شكري وآخرون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨٣ .

(٤٨) انظر على سبيل المثال :

- نادية حليم وآخرون : النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

- محمود ناجي السيسى : تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الفرد في المساهمة في مواجهة مشكلة تسرب الدارسين من فصول محو الأمية ، بحث منشور ، الجزء الأول ، العدد (١٦) ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ .

- علي عباس دندراوي : دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تحقيق الدمج الاجتماعي للمعاقين حركياً بمحافظة قنا ، بحث منشور ، الجزء الثاني ، العدد (١٨) ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ .

(٤٩) منال حمدي الطيب : دور الأخصائي الاجتماعي في مشروعات محو الأمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

(٥٠) وينيفريد بلاكمان : الناس في صعيد مصر (العادات والتقاليد) ، ترجمة أحمد محمود ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣ .

(٥١) محمد عمارة : مكتبة المرأة في الإسلام ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٦٨ .

(٥٢) طلعت السروجي وآخرون : التنمية الاجتماعية أسس وقضايا ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩ ، ص ١٦٣ .

(٥٣) محمود محمود عرفان : دور الرائدات الريفيات في التنمية المحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .



جامعة جنوب الوادي

فرع أسوان

كلية الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()

ملحق رقم (١)

" العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها "

استمارة مقابلة

للنساء المعيلات المستفيدات من المشروعات الصغيرة

بجمعية تنمية المجتمع بالقلعة بمحافظة قنا

إعداد

الدكتور / علي عباس دندراوي

الأستاذ المساعد

بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

بكلية الخدمة الاجتماعية بأسوان

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط

مايو ٢٠٠٤م

أولاً : بيانات معرفة :

- ١- الاسم : (اختياري)
 ٢- السن : (أ) أقل من ٢٥ سنة ()
 (ب) من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ ()
 (ج) من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ ()
 (د) من ٤٥ فأكثر ()
 ٣- الحالة التعليمية :
 (أ) أمية () (ب) تقرأ وتكتب ()
 (ج) ابتدائية () (هـ) إعدادية ()
 (د) مؤهل متوسط () (و) مؤهلات أخرى تذكر
- ٤- الحالة الاجتماعية :
 (أ) لم تتزوج بعد () (ب) متزوجة ()
 (ج) أرملة () (هـ) مطلقة ()
 (د) مهجورة ()
 ٥- عدد أفراد الأسرة :
- ٦- الحالة العملية : (أ) تعمل (بذكر العمل) ()
 (ب) لا تعمل ()
 ٧- الدخل الشهري :

ثانياً : طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للمرأة المعيلة :

٨- هل كانت لديك فكرة مسبقة عما تقدمه الجمعية من خدمات للمرأة المعيلة؟

- (أ) نعم () (ب) لا ()
 ٩- في حالة الإجابة بـ (نعم) فما هي أهم هذه الخدمات من وجهة نظرك؟
 (أ) تقديم مشروعات إنتاجية صغيرة . ()
 (ب) تدريب المرأة المعيلة على بعض الحرف . ()
 (ج) تعليم المرأة المعيلة القراءة والكتابة . ()
 (د) تبصيرها بكيفية الاستفادة بالمشروعات الصغيرة . ()
 (هـ) توعية المرأة المعيلة بحقوقها وواجباتها . ()
 (و) أخرى تذكر
- ١٠- في حالة الإجابة بـ (لا) : فما الأسباب التي كانت تحول دون معرفتك لها ؟

- (أ) لعدم سابق معرفتي بأن للجمعية دوراً في خدمة مع المرأة المعيلة أساساً ()
 (ب) لكثرة الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتقي . ()
 (ج) لأنني لم أكن بحاجة لخدمات الجمعية وقتئذ فهناك من يعولني . ()
 (د) المرأة القروية لا تغادر منزلها إلا في أهلك الظروف . ()
 (هـ) أخرى تذكر

١١- ما نوع المشروع الذي حصلت عليه من الجمعية ؟

١٢- ما قيمة القرض الممنوح لك في صورة عينية من الجمعية ؟

١٣- هل تعتقد أن قيمة القرض كافية لإستمرار نجاح المشروع ؟

- (أ) كافي () (ب) غير كافي ()
 ١٤- في حالة الإجابة ب-(لا) : فما قيمة القرض المناسب من وجهة نظرك
 لإستمرار نجاح المشروع ؟

١٥- باعتبارك إحدى المستفيدات ، فعلى أي أساس كان اختيارك لهذا
 المشروع ؟

م	أسباب الاختيار	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	تنفيذ هذا المشروع يتواءم وقدرتي على سداد الأقساط .			
(ب)	لوجود خبرة سابقة لدى عن كيفية تنفيذه .			
(ج)	لخبرة أحد أفراد أسرتي السابقة في عن هذا المشروع .			
(د)	المشروع المختار لا يحتاج لخبرة سابقة أصلاً .			
(هـ)	لوجود تيسيرات في تنفيذ المشروع دون المشروعات الأخرى .			
(و)	لأن الجمعية لا تنفذ سوى هذا المشروع فقط .			
(ز)	أخرى تذكر			

١٦- ما الفائدة التي عانت عليك من تنفيذك للمشروع ؟

م	الفائدة من المشروع	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	زاد دخلي الشهري بشكل ملموس .			

(ب)	أصبحت أشعر بالأمن والطمأنينة على من أحوالهم .		
(ج)	أدركت قيمة العمل الحر في زيادة دخل الأسرة .		
(د)	أصبحت أكثر قدرة على التأثير في الآخرين .		
(هـ)	زاد من علاقاتي الاجتماعية مع أهل قريتي .		
(و)	القرار داخل الأسرة أصبح بيدي .		
(ز)	زادت قدرتي على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة .		
(ح)	أكسبني خبرة في كيفية تطوير مثل هذه المشروعات مستقبلاً .		
(ط)	أصبح لي مكانة اجتماعية بين أبناء قريتي .		
(ي)	ساعدني عقد المشروع على استكمال تعليم أفراد أسرتي .		
(ك)	أخرى تذكر		

ثالثاً : العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة :
 ١٧- ما أهم شخصية أو الذاتية التي تعتقدن أنها تحد من استفادتك
 بالمشروعات الصغيرة ؟

م	العوامل الشخصية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	لشعوري بأن العمل الحر هو مسئولية الرجال دون النساء .			
(ب)	شعوري بأنني أصبحت مكسورة الجناح طالما أنني بلا عائل			
(ج)	نقص خبرتي في الحياة نتيجة الاعتماد الدائم على رجل البيت .			
(د)	عدم قدرتي الشخصية على تسويق منتجاتي .			
(هـ)	افتقر إلى المهارة والخبرة اللازمة لتنفيذ المشروع .			
(و)	عدم قدرتي على القراءة والكتابة يؤثر سلباً على معنوياتي.			
(ز)	تخوفي من عدم نجاح المشروع ، وعجزني عن سداد الأقساط .			
(ح)	أخرى تذكر			

١٨- ما أهم العوامل الأسرية التي تعتقد أن لها تحد من استفادتك بالمشروعات الصغيرة ؟

م	العوامل الأسرية	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	يشعرني أفراد العائلة بأن مكاتي الطبيعي هو المنزل دون سواه .				
(ب)	عدم تشجيع أفراد العائلة على تنفيذ مثل هذه المشروعات .				
(ج)	كثرة الأعباء الملقاة على تؤثر سلباً في الاستفادة من المشروع .				
(د)	تدخل بعض الأقارب وفرض آرائهم في شئون حياتي العملية .				
(هـ)	هناك من يعتبر خروجي للعمل هو خرق لأصول العائلة.				
(و)	أخرى تذكر				

١٩- ما أهم العوامل البيئية المحيطة بك والتي تعتقد أن لها تحد من استفادتك بالمشروعات الصغيرة ؟

م	العوامل الراجعة للبيئة المحيطة	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	لشعوري بالتميز الدائم في المعاملة لصالح الذكور دون الإناث .				
(ب)	على الجميع الالتزام بعبادات القرية وتقاليدها بما هي عليه .				
(ج)	عدم تعاون المحيطين في تسويق منتجات المشروع .				
(د)	لا استعين بالمختصين في منزلي مراعاة لتقاليد القرية .				
(هـ)	مجتمع القرية لا يرحم ، لهذا أخشى القيل والقال .				
(و)	أخرى تذكر				

العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكن المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة —————

رابعاً - المقترحات التي تمكن المرأة المعيلة الاستفادة من المشروعات الصغيرة .

٢٠- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل الشخصية التي تحد من استفادتك بالمشروعات الصغيرة ؟

٢	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
	المقترحات للتغلب على العوامل الشخصية			
(أ)	بث الثقة في نفوس من لا عائل لهم بالاعتماد على النفس .			
(ب)	التوعية بأن العمل الحر هو حق مكتسب للرجل والمرأة معا .			
(ج)	التأكيد على ضرورة محو أمية المرأة المعيلة .			
(د)	الطمأنة بعدم التخوف من تنفيذ المشروع .			
(هـ)	إحاطي بالدورات التدريبية المؤهلة لنجاح المشروع .			
(و)	تصحيح النظرة الخاطئة التي تقلل من قيمة مشاركة المرأة .			
(ز)	أخرى تذكر			

٢١- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل الأسرية التي تحد من استفادتك بالمشروعات الصغيرة ؟

٢	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
	المقترحات للتغلب على العوامل الأسرية			
(أ)	تشجيع أفراد العائلة للمرأة المعيلة على تنفيذ أحد المشروعات .			
(ب)	توعية الأقارب وعدم تدخلهم في شئون حياة أفراد العائلة .			
(ج)	تيسير المحيطين بأن خروج المرأة للعمل ضرورة .			
(د)	حث أفراد الأسرة على تخفيف الأعباء عن عاتق ربتها .			
(هـ)	استثمار الندوات التثقيفية لتأصيل صلة الرحم بين أفراد العائلة .			
(و)	أخرى تذكر			

٢٢- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل البيئية التي تحد من استنادتك
بالمشروعات الصغيرة ؟

م	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	المقترحات للتغلب على العوامل البيئية استثمار دور الزائدات الريفيات في تسويق منتجات المشروع .			
(ب)	التوعية بخطورة التفرقة في المعاملة بين الفكور والإناث .			
(ج)	حث المحيطين من أهل القرية للتعاون في تسويق المنتج .			
(د)	عقد ندوات لتثقيف أهل القرية بأهمية العمل الحر .			
(هـ)	تبصير أهل القرية بالعادات والتقاليد الإيجابية .			
(و)	أخرى تذكر			

مع خالص شكري وتقديري
الباحث



جامعة جنوب الوادي

فرع أسوان

كلية الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()

ملحق رقم (٢)

"العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها"

استمارة مقابلة

" لأعضاء هيئة الإشراف على المشروعات الصغيرة "

إعداد

الدكتور / علي عباس نندراوي

الأستاذ المساعد

بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

بكلية الخدمة الاجتماعية بأسوان

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط

مايو ٢٠٠٤م

أولاً : بيانات معرفة :

- ١- الاسم : (اختياري)
٢- السن : (أ) أقل من ٢٥ سنة ()
(ب) من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ ()
(ج) من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ ()
(د) من ٤٥ فأكثر ()
٣- النوع :
(أ) ذكر () (ب) أنثى ()
٤- المؤهل الدراسي :
٥- الحالة الاجتماعية :
٦- الوظيفة خارج مجلس الإدارة :
٧- الوظيفة داخل مجلس الإدارة :
٨- مدة العضوية بالجمعية :
(أ) أقل من سنتين () (ب) من ٢ إلى أقل من ٥ سنوات ()
(ج) من ٥ إلى أقل من ٨ () (د) من ٨ سنوات فأكثر ()

ثانياً : طبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للمرأة المعيلة :

- ٩- هل كانت لدي المستفيدات فكرة عما تقدمه الجمعية من خدمات للمرأة المعيلة؟
(أ) نعم () (ب) لا ()
١٠- في حالة الإجابة بـ (نعم) فما هي أهم هذه الخدمات من وجهة نظرك؟
(أ) تقديم مشروعات إنتاجية صغيرة . ()
(ب) تدريب المرأة المعيلة على بعض الحرف . ()
(ج) تعليم المرأة المعيلة القراءة والكتابة . ()
(د) تبصيرها بكيفية الاستفادة بالمشروعات الصغيرة . ()
(هـ) توعية المرأة المعيلة بحقوقها وواجباتها . ()
(و) أخرى تذكر
١١- في حالة الإجابة بـ (لا) : فما الأسباب التي كانت تحول دون معرفتها من وجهة نظرك ؟
(أ) لعدم سابق معرفتها بأن للجمعية دوراً في خدمة مع المرأة المعيلة أساساً ()
(ب) لكثرة الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها . ()

العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكن المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة —————

(ج) البعض ممنون ليس بحاجة لخدمات الجمعية فهناك من يعولني . ()

(د) المرأة القروية لا تغادر منزلها إلا في أحلك الظروف . ()

(هـ) أخرى تذكر

١٢- ما نوع المشروع التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة ؟

١٣- هل تعتقد أن القرض الممنوح للمرأة المعيلة كافي لإستمرار نجاح المشروع ؟

(أ) كافي () (ب) غير كافي ()

١٤- على أي أساس تختار المرأة المعيلة المشروع التي ترغب في تنفيذه؟

م	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
	أسباب الاختيار			
(أ)	لتناسب المشروع مع قدرة المرأة المعيلة على سداد الأقساط .			
(ب)	وجود خبرة سابقة لديها عن كيفية تنفيذه .			
(ج)	خبرة أحد أفراد أسرتها السابقة في هذا المشروع .			
(د)	المشروع المختار لا يحتاج لخبرة سابقة أصلاً .			
(هـ)	لوجود تيسيرات في تنفيذ المشروع دون المشروعات الأخرى .			
(و)	لأن الجمعية لا تنفذ سوى هذا المشروع فقط .			
(ز)	أخرى تذكر			

١٥- من وجهة نظرك ما الفائدة التي عادت على المرأة المعيلة من تنفيذ

المشروعات الصغيرة ؟

م	الفائدة من المشروع	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	زيادة دخلها الشهري بشكل ملموس .			
(ب)	أصبحت تشعر بالأمن والطمأنينة على من تعولهم .			
(ج)	أدركت قيمة العمل الحر في زيادة دخل الأسرة .			
(د)	أصبحت المرأة المعيلة أكثر قدرة على التأثير في			

			الأخرين .
			(هـ) زلت علاقتها الاجتماعية مع أهل قريتها .
			(و) أصبح لها القدر لدخل أسرتها .
			(ز) زلت قدرتها على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة .
			(ح) اكتسبت خبرة في كيفية تطوير مثل هذه المشروعات مستقبلاً .
			(ط) أصبح لها مكانة اجتماعية بين أبناء قريتها .
			(ي) ساعدها عقد المشروع على استكمال تطويع أفراد أسرتها .
			(ك) أخرى تذكر

ثلاثاً : العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة :
 ١٦- ما أهم العوامل الشخصية المرتبطة بالمرأة المعيلة والتي تعتقد أنها
 تحد من استقلاليتها بالمشاريع الصغيرة ؟

غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	الاستجابة	٢
			العوامل الشخصية	
			(أ) لشعورها بأن العمل الحر هو مسئولية الرجال دون النساء .	
			(ب) لشعورها بأنها أصبحت مكسورة الجناح طالما أنها بلا عقل .	
			(ج) نقص خبرتها في الحياة نتيجة الاعتماد الدائم على رجل البيت .	
			(د) عدم قدرتها الشخصية على تسويق منتجاتها .	
			(هـ) افتقارها إلى المهارة والخبرة اللازمة لتنفيذ المشروع .	
			(و) عدم قدرتها على القراءة والكتابة يؤسر سلباً على معنوياتها .	
			(ز) تخوفها من عدم نجاح المشروع ، وعجزها عن مسدّد الأقساط .	
			(ح) أخرى تذكر	

١٧- ما أهم العوامل الأسرية المرتبطة بالمرأة المعيلة والتي تعتقد أنها تحد من استفادتها بالمشروعات الصغيرة ؟

م	العوامل الأسرية	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	يشعرها أفراد العائلة بأن مكانها الطبيعي هو المنزل دون سواه .				
(ب)	عدم تشجيع أفراد العائلة على تنفيذ مثل هذه المشروعات .				
(ج)	كثرة الأعباء الملقاة عليها مما يؤثر سلباً في الاستفادة من المشروع .				
(د)	تدخل بعض الأقارب وفرض آرائهم في شئون حياتها الصلية .				
(هـ)	هناك من يرى أن خروجها للعمل هو خرق لأصول العائلة .				
(و)	أخرى تذكر				

١٨- ما أهم العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تعتقد أنها تحد من استفادتها بالمشروعات الصغيرة ؟

م	العوامل الراجعة للبيئة المحيطة	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	لشعورها بالتمييز الدائم في المعاملة لصالح الذكور دون الإناث .				
(ب)	على الجميع الإلتزام بعادات القرية وتقاليدها بما هي عليه .				
(ج)	عدم تعاون المحيطين في تسويق منتجات المشروع .				
(د)	لا تستعين بالمتخصصين في منزلها مراعاة لتقاليد القرية .				
(هـ)	مجتمع القرية لا يرحم ؛ لهذا تخشى القيل والقال .				
(و)	أخرى تذكر				

رابعاً : المقترحات التي تمكن المرأة المعيلة الاستفادة من المشروعات الصغيرة :

١٩- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل الشخصية التي تحد من استفادتها من المشروعات الصغيرة ؟

م	المقترحات للتغلب على العوامل الشخصية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	بث الثقة في نفوس من لا عقل لهم بالاعتماد على النفس .			
(ب)	التوعية بأن العمل الحر هو حق مكتسب للرجل والمرأة معا .			
(ج)	التأكيد على ضرورة محو أمية المرأة المعيلة .			
(د)	الطمأنة بعدم التخوف من تنفيذ المشروع .			
(هـ)	إحفاها بالدورات التدريبية المؤهلة لنجاح المشروع .			
(و)	تصحيح النظرة الخاطئة التي تقلل من قيمة مشاركة المرأة .			
(ز)	أخرى تذكر			

٢٠- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل الأسرية التي تحد من استفادتها بالمشروعات الصغيرة ؟

م	المقترحات للتغلب على العوامل الأسرية	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	تشجيع أفراد العائلة للمرأة المعيلة على تنفيذ أحد المشروعات .			
(ب)	توعية الأقارب وعدم تدخلهم في مشاؤون حياة أفراد العائلة .			
(ج)	تبصير المحيطين بأن خروج المرأة للعمل ضرورة .			
(د)	حث أفراد الأسرة على تخفيف الأعباء عن عاتق ربها .			
(هـ)	استثمار الندوات التثقيفية لتدعيم صلة الرحم بين أفراد العائلة .			
(و)	أخرى تذكر			

العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة —

٢١- ما هي مقترحاتك للتغلب على العوامل البيئية التي تحد من استفادتها بالمشروعات الصغيرة ؟

م	الاستجابة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
(أ)	المقترحات للتغلب على العوامل البيئية استثمار دور الرائدات الريفيات في تسويق منتجات المشروع .			
(ب)	التوعية بخطورة التفرد في المعاملة بين الذكور والإناث .			
(ج)	حث المحيطين من أهل القرية للتعاون في تسويق المنتج .			
(د)	عقد ندوات لتثقيف أهل القرية بأهمية العمل الحر .			
(هـ)	تبصير أهل القرية بالعدلات والتقاليد الإيجابية .			
(و)	أخرى تذكر			

مع خالص شكري وتقديري
الباحث

ملحق رقم (٣)

أولاً : الجداول الخاصة بوصف مجتمع الدراسة :

جدول رقم (١)

بوضوح توزيع عيني الدراسة حسب السن

المجموع		الإشراف		المستفيدات		عيني الدراسة الفئات العمرية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٤,١	٥	-	-	٥,٤	٥	(أ) أقل من ٢٥ سنة
٣٦,١	٤٤	١٠	٣	٤٤,٦	٤١	(ب) من ٢٥ إلى أقل من ٣٥
١٣,٩	١٧	٢٠	٩	٨,٧	٨	(ج) من ٣٥ إلى أقل من ٤٥
٤٥,٩	٥٦	٦٠	١٨	٤١,٣	٣٨	(د) من ٤٥ فأكثر
%١٠٠	١٢٢	١٠٠	٣٠	%١٠٠	٩٢	المجموع

جدول رقم (٢)

بوضوح توزيع عينة هيئة الإشراف على المشروع حسب النوع

%	العدد	النوع
٥٦,٧	١٦	نكر
٤٣,٣	١٣	ثني
%١٠٠	٣٠	المجموع

جدول رقم (٣)

بوضوح توزيع عيني الدراسة حسب الحالة التعليمية

المجموع		الإشراف		المستفيدات		عيني الدراسة الحالة التعليمية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
١٧,٢	٢١	-	-	٢٢,٨	٢١	(أ) أمي
٢٦,٢	٣٢	-	-	٣٥	٣٢	(ب) يقرأ ويكتب
٢٥,٤	٣١	٣,٣	١	٣٢,٦	٣٠	(ج) ابتدائي
٥,٧	٧	-	-	٧,٦	٧	(د) إعدادي

العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة من الاستفادة بالمشروعات الصغيرة

٧,٤	٩	٢٣,٣	٧	٢,٢	٢	(هـ) متوسط
١٧,٢	٢١	٧٠	٢١	-	-	(و) عالي
٠,٨	١	٣,٣	١	-	-	(ز) أخرى تذكر
%١٠٠	١٢٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٩٢	المجموع

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع عينتي للدراسة حسب الحالة الاجتماعية

المجموع		الإشراف		المستفيدات		عينتي الدراسة الحالة الاجتماعية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٢,٥	٣	١٠	٣	-	-	(أ) أعزب
١٨,٩	٢٣	٧٦,٧	٢٣	-	-	(ب) متزوج
٦٩,٧	٨٥	١٣,٣	٤	٨٨	٨١	(ج) أرمل
٦,٦	٨	-	-	٨,٧	٨	(د) مطلق
٢,٥	٣	-	-	٣,٣	٣	(هـ) مهجور
%١٠٠	١٢٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٩٢	المجموع

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع عينتي للدراسة حسب الوظيفة أو المهنة

المجموع		الإشراف		المستفيدات		عينتي الدراسة الوظيفة أو المهنة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٥,٧	٧	٢٣,٣	٧	-	-	مدير/موجه/التربية والتدريب
١,٦	٢	٦,٧	٢	-	-	رئيس قسم المرأة والتنمية
٨,٢	١٠	٣٣,٣	١٠	-	-	رئيس وحدة/أخصائي اجتماعي
٠,٨	١	٣,٣	١	-	-	أستاذ جامعي
٥,٧	٧	٢٠	٦	١,١	١	موظف بأحد المصالح الحكومية
٣,٣	٤	١٣,٣	٤	-	-	بالمعاش
٧٤,٦	٩١	-	-	٩٨,٩	٩١	لا يعمل
%١٠٠	١٢٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٩٢	المجموع

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع هيئة الإشراف حسب الوظيفة داخل المجلس

الوظيفة	العدد	%
رئيس مجلس	٢	٦,٧
سكرتير مجلس	٢	٦,٧
أمين صندوق	١	٣,٣
أعضاء	١٣	٤٣,٣
مدير مشروع	١	٣,٣
رقابة ومتابعة	١١	٣٦,٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع هيئة الإشراف حسب مدة العضوية أو الخبرة المهنية

مدة الخبرة	العدد	%
(أ) أقل من سنتين	-	-
(ب) ٢-٥	٢	٦,٧
(ج) ٥-٨	٥	١٦,٧
(د) ٨ فأكثر	٢٣	٧٦,٧
المجموع	٣٠	%١٠٠

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع عينة النساء المعيلات حسب عدد أفراد أسرتهن

عدد الأفراد	العدد	%
(أ) فردين	١٢	١٣
(ب) ٢-٤	٦٢	٦٧,٤
(ج) ٤ أفراد فأكثر	١٨	١٩,٦
المجموع	٩٢	%١٠٠

جدول رقم (٩)

بوضوح توزيع عينة النساء المعيلات حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	%
(أ) أقل من ١٠٠ جنيه	٥٤	٥٨,٧
(ب) ١٠٠ إلى أقل من ١٥٠	١٦	١٧,٤
(ج) ١٥٠ إلى أقل من ٢٠٠	١٢	١٣
(د) ٢٠٠ إلى أقل من ٢٥٠	٧	٧,٦
(هـ) من ٢٥٠ جنيه فأكثر	٣	٣,٣
المجموع	٩٢	%١٠٠

ثانياً: الجداول الخاصة بطبيعة المشروعات الصغيرة المقدمة للمرأة المعيلة:

جدول رقم (١٠)

بوضوح وجهة نظر عينتي الدراسة في مدى وجود فكرة مسبقة لدى المرأة المعيلة عن خدمات الجمعية

عيني الدراسة		المستفيدات		الإشراف		المجموع	
الاستجابة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
نعم	٣٨	٤١,٣	١٨	٦٠	٥٦	٤٥,٩	
لا	٥٤	٥٨,٧	١٢	٤٠	٦٦	٥٤,١	
المجموع	٩٢	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	١٢٢	%١٠٠	

جدول رقم (١١)

بوضوح وجهة نظر عينتي الدراسة في نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعية

للمرأة المعيلة ن = ٣٨ ن = ١٨

عيني الدراسة		المستفيدات		الإشراف	
نوعية الخدمات	العدد	%	العدد	%	التكرار
(أ) تقييم مشروعات	٣٨	١٠٠	١٨	١٠٠	١٨
(ب) تدريب	٢٧	٧١,١	١٥	٨٣,٣	١٥
(ج) تعليم	٤	١٠,٥	٦	٣٣,٣	٦
(د) تبصير	١٩	٥٠	١٣	٧٢,٢	١٣
(هـ) توعية	٨	٢١,١	١١	٦١,١	١١
(و) لخرى	-	-	-	-	-

جدول رقم (١٢)

يوضح نوعية المشروعات التي تقدمها الجمعية للمرأة المعيلة من وجهة

نظر عينتي الدراسة ن = ٩٢ ن = ٣٠

الإشراف		المستفيدات		نوعية المشروعات	عينتي الدراسة
%	التكرار	%	التكرار		
١٠٠	٣٠	٣٩,١	٣٦	تربية دواجن	
٩٠	٢٧	٣٨	٣٥	تربية أغنام	
٥٢,٣	١٦	١٣	١٢	تسمين مواشي	
٧٦,٧	٢٣	٩,٨	٩	حياكة وملابس جاهزة	
٢٦,٧	٨	-	-	أخرى تذكر	

جدول رقم (١٣)

يوضح رأي المبحوثين في مدى كفاية القرض الممنوح للمرأة المعيلة

لاستمرار المشروع

الإشراف		المستفيدات		الاستجابة	عينتي الدراسة
%	العدد	%	العدد		
٢٠	٦	١٨,٥	١٧	كافي	
٨٠	٢٤	٨١,٥	٧٥	غير كافي	
%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٩٢	المجموع	

جدول رقم (١٤)

يوضح وجهة نظر المستفيدات في قيمة القرض المناسبة لاستمرار نجاح

المشروع ن = ٩٢

%	العدد	القيمة المناسبة للقرض
١٢	١١	(أ) من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيه
٥٦,٥	٥٢	(ب) من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠
١٩,٦	١٨	(ج) من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠
٧,٦	٧	(د) من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠
٤,٣	٤	(هـ) من ٣٥٠٠ فأكثر
%١٠٠	٩٢	المجموع

جدول رقم (١٦)
بوضوح وجهة نظر عيني الدراسة في الفاتدة التي عادت على المرأة المعيلة من تنفيذ المشروع .

الإشراف										المستفيدات										عيني الدراسة
رقم	% نسبة الإجابة	متوسط العائدين	رقم	رقم	رقم	رقم	% نسبة الإجابة	متوسط العائدين	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
٢	٩٧	٢,٩	٨٨	-	٢	٢٨	١	٩٧	٢,٩	٢٦٩	٢	٢	٨٧	الفاتدة التي عادت من تنفيذ المشروع						
٢	٩٣	٢,٨	٨٤	٢	٢	٢٦	٢	٨٧	٢,٦	٢٤١	٦	٢٣	٦٣	(أ) زاد الدخل الشهري بشكل ملموس .						
٥	٨٣	٢,٥	٧٦	٣	٨	١٩	٥	٦٧	٢	١٨٧	٢٠	٢٣	٢٣	(ب) أصبحت تشعر						
٦	٧٣	٢,٢	٦٥	-	٢٥	٥	٦٧	٢	١٨٤	٢٠	٥٢	٢٠	٢٠	(ج) ارتكبت قيمة العمل الحر						
٤	٩٠	٢,٧	٨١	١	٧	٢٢	٣	٧٨	٢,١	١٩٣	٢٣	٢٢	٢٢	(د) أصبحت أكثر قدرة						
٨	٥٣	١,٦	٤٨	١٧	٨	٥	٦	٥٠	١,٥	١٣٥	٦١	١٩	١٢	(هـ) زادت						
١	١٠٠	٣	٨٩	-	١	٢٩	٣	٧٨	٢,١	١٩٤	٢٦	٢٠	٣٦	(و) أصبح لها						
٤	٩٠	٢,٧	٨١	-	٩	٢١	٤	٧٧	٢,٢	٢١٠	١٤	٣٨	٤٠	(ز) زادت						
٧	٧٠	٢,١	٦٤	٧	١٢	١١	٦	٥٠	١,٥	١٣٨	٦٥	٨	١٩	(ح) اكتسبت						
٤	٩٠	٢,٧	٨٢	٢	٤	٢٤	٧	٤٣	١,٣	١١٧	١٨	٢١	٥٣	(ط) أصبح مكانة						
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(ي) عائد المشروع						
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(ك) أخرى تذكر						

ثالثاً : العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً في تمكين المرأة المعيلة
جدول رقم (١٧)

يوضح وجهة نظر عيني الدراسة في نوعية العوامل الشخصية المرتبطة بالمعيلة والتي تحد من استفادتها بالمشروع

عيني الدراسة	المستفيدات									
	الإشراف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
العوامل الشخصية أو الذاتية										
(أ) شعورها بأن العمل الحر هو مسئولية الرجال دون النساء .	٢	١٠	٢,٧	٢٥١	٢	٢٢	٥	٢٢	٢٨	٢
(ب) شعورها بأنها أصبحت مكسورة الخناج طالما أنها بلا عائل .	٤	٩٣	٢,٥	٧٦	٣	١٩	٨	١٩	٢	٢
(ج) نقص خبرتها في الحياة نتيجة الاعتماد الدائم على رجل البيت .	١	٩٧	٢,٩	٢٥٨	٢	٢٨	٢	٢٨	٢	٢
(د) عدم قدرتها الشخصية على تسويق منتجاتها .	٤	٨٣	٢,٥	٢٥٦	٩	٢٢	١	٢٢	٢٨	٢
(هـ) انقذارها إلى المهارة والخبرة اللازمة لتنفيذ المشروع .	٦	٥٧	١,٧	٢١٦	١٤	٨	٤	٨	٢٨	٢
(و) عدم قدرتها على القراءة والكتابة يؤثر سلباً على مفوياتها .	٢	٩٣	٢,٨	٢٧٣	٣	٢٥	٤	٢٥	٢	٢
(ز) تخوفها من عدم نجاح المشروع ؛ وعجزها عن سداد الأقساط .	٥	٧٤	٢,٢	٢١٦	١٠	١٧	٣	١٧	٢	٢
(ح) أخرى تذكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (١٩)
يوضح وجهة نظر عيني الدراسة في نوعية العوامل البيئية المحيطة بالمرأة المعيلة والتي تعد من استغفاتها بالمشروع

نوعية العوامل البيئية	المستفيدين										عيني الدراسة			
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠				
(أ) لشعورها بالتمييز الدائم فهي المعاملة لصالح الذكور دون الإناث .	٨١	٧	٤	٢٦١	٢.٨	٩٣	٢	٢٩	١	-	٨٩	٣	١٠٠	١
(ب) على الجميع الالتزام بعادات القرية وتقاليدها بما هي عليه .	٦	٢٨	٥٨	١٣٢	١.٤	٤٧	٥	٢	٦	٢٢	٤٠	١.٣	٤٣	٥
(ج) عدم تعاون المحيطين في تسويق منتجات المشروع .	٧٢	٢	١٨	٢٣٨	٢.٦	٨٧	٣	٢١	٦	٣	٧٨	٢.٦	٨٧	٣
(د) لا تستعين بالمتخصصين فهي منزلها مراعاة لتقاليد القرية .	٤٧	٤١	٤	٢٢٧	٢.٥	٨٣	٤	٨	١٧	٥	٦٣	٢.١	٧٠	٤
(هـ) مجتمع القرية لا يرحم ، لهذا تخشى القبول والقبول .	٨٩	٢	١	٢٧٢	٣	١٠٠	١	٢٧	٣	-	٨٧	٢.٩	٩٧	٢
(و) أخرى تذكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

رابعاً : الجداول الخاصة بالمقترحات

جدول رقم (٢٠)

يوضح المقترحات التي ترى عينتا الدراسة أهميتها للحد من العوامل الشخصية أو الذاتية

عيني الدراسة	المستفيدات										الإشراف			
	رقم ١	رقم ٢	رقم ٣	رقم ٤	رقم ٥	رقم ٦	رقم ٧	رقم ٨	رقم ٩	رقم ١٠				
المقترحات الخاصة بالعوامل الشخصية														
(أ) بث الثقة في نفوس من لا عائل لهم بالاعتماد على النفس .	٤٥	٤٠	٧	٢٢٢	٢,٤	٨٠	٢	١٩	٩	٢	٧٧	٢,٦	٨٧	٤
(ب) التوعية بأن العمل الحر هو حق مكتسبها للرجل والمرأة معا .	٢٨	٢٠	٢٤	١٩٨	٢,٢	٧٣	٣	٢٣	-	٧	٧٦	٢,٥	٨٣	٥
(ج) التأكيد على ضرورة محو أمية المرأة المعيلة .	٨٥	٧	-	٢٥٩	٢,٩	٩٧	١	٢٩	١	-	٨٩	٣	١٠٠	١
(د) الطمأنة بعدم التخوف من تنفيذ المشروع .	٢٤	٢٨	٢٠	١٩٨	٢,٢	٧٣	٣	٢٥	٤	١	٨٤	٢,٨	٩٣	٣
(هـ) إحقاقها بالدورات التدريبية المؤهلة لنجاح المشروع .	٦٣	٥	٢٤	٢٢٣	٢,٤	٨٠	٢	٢٢	٥	٣	٧٩	٢,٦	٨٧	٤
(و) تصحيح النظرة الخاطئة التي تقلل من قيمة مشاركة المرأة .	٨٧	٥	-	٢٧١	٢,٩	٩٧	١	٢٦	٤	-	٨٦	٢,٩	٩٧	٢
(ز) آخر تدبير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (٧١)
بوضوح المقترحات التي ترى عينتا الدراسة أهميتها للحد من العوامل الأسرية

عينتي الدراسة	المستفيدات													
	الإشراف	المتابعة	التدريب	التأهيل	التوجيه	التشجيع	التنسيق	التنفيذ	التقييم	التطوير				
المقترحات الخاصة بالعوامل الأسرية														
(أ) تشجيع أفراد العائلة للمرأة المعيلة على تنفيذ أحد المشروعات .	١	٩٣	٢,٨	٨٢	-	٧	٢٣	٣	٨٣	٢,٥	٢٢٨	٥	٣٨	٤٩
(ب) توعية الأقارب وعدم تدخلهم في شئون حياة أفراد العائلة .	١	٩٣	٢,٨	٨٢	١	٥	٢٤	١	١٠٠	٣	٢٧٢	-	٤	٨٨
(ج) تبصير المحيطين بأن خروج المرأة للعمل ضرورة .	٢	٩٠	٢,٧	٨٢	-	٨	٢٢	٢	٩٣	٢,٨	٢٦٠	٣	١٠	٧٩
(د) حث أفراد الأسرة على تخفيف الأعباء عن عاتق ربتيها .	٢	٨٣	٢,٥	٧٦	٣	٨	١٩	٤	٦٠	١,٨	١٦٨	٢٨	٥٢	١٢
(هـ) استثمار النوات الإنتاجية لتدعيم صلة الرحم بين أفراد العائلة .	١	٩٣	٢,٨	٨٤	-	٦	٢٤	١	١٠٠	٣	٢٧٤	-	٢	٩٠
(و) أخرى: تذكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (٧٧)
 بوضوح المقترحات التي تروى عينتا الدراسة أهميتها الحد من العوامل البيئية

عيني الدراسة	المستفيدات										الإشراف										
	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	رقم	
المقترحات الخاصة بالعوامل البيئية																					
(أ) استثمار دور الرائدات الريفيات في تسويق منتجات المشروع .	٣٩	٤٦	٧	٢١٦	٢,٣	٧٧	٣	٢٦	-	٤	٨٢	٢,٧	٩٠	٢							
(ب) التوعية بخطورة التفرفة في المعاملة بين الذكور والإناث .	٢٢	٣	٦٧	١٣٩	١,٥	٥٠	٥	٢٩	١	-	٨٩	٣	١٠٠	١							
(ج) حث المخيطين من أهل القرية للتعاون في تسويق المنتج .	٤٢	٤٥	٥	٢٢١	٢,٤	٨٠	٢	٢٢	٥	٣	٧٩	٢,٦	٨٧	٣							
(د) عقد ندوات لتكثيف أهل القرية بأهمية العمل الحر .	٣٠	٢٢	٤٠	١٧٤	١,٩	٦٣	٤	١٨	٩	٣	٧٥	٢,٥	٨٣	٤							
(هـ) تبصير أهل القرية بالعادات والتقاليد الإيجابية .	٩١	١	-	٢٧٥	٣	١٠٠	١	٢٣	-	٧	٧٦	٢,٥	٨٣	٤							
(و) أخرى تذكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-							